تقرير "مدار" الاستراتيجي

٢٠٠٦

المشهد الاسرائيلي في العام ٢٠٠٥

تحرير:

د.جوني منصور

المشاركون

انـــطـــوان شـلـحـت

ممـــــــدوح نـــوفـــل

د. مـسـعـود اغـبـاريـة

فـــــــادي نـــحـــاس

د. حـســام جـريـس

د. خـولـة أبـــو بـكـر

د. أســـعـــد غـــانم

مـــطـــانـــس شـــحـــادة

(١)

إسرائيل و"عملية السلام" وعلاقاتها الخارجية

بقلم: أنطوان شلحت وممدوح نوفل

تمهيد

شهد عام ٢٠٠٥ هدوءا نسبيا على جبهة العمل العسكري للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي. وبجانب الهدوء شهد أحداثا سياسية وأمنية ذات أبعاد إستراتيجية توهّم بعض أنصار السلام بها واعتبروها، لفترة، إشارات مهمة إلى إحياء عملية السلام على المسار الفلسطيني.

وأهم هذه الأحداث:

(*) انتخاب محمود عباس (أبو مازن) رئيسًا لفلسطين خلفًا للرئيس الراحل ياسر عرفات.

(*) التزام "القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية" التهدئة وإعلانها "هدنة" عسكرية من جانب واحد.

(*) عودة سفيري مصر والأردن إلى تل أبيب بعد مغادرتها العام ٢٠٠١ إثر انطلاق الانتفاضة الثانية وتنكيل أريئيل شارون بالفلسطينيين.

كما شهد هذا العام تغيرات جذريّة في المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي مسّت العقيدة الصهيونية، تجلّت أساسًا في تنفيذ "خطة الانفصال عن قطاع غزة وأربع مستوطنات في شمال الضفة".

وانتهى عام ٢٠٠٥ بانفجار حزب "الليكود" وانسحاب أريئيل شارون منه وتشكيل حزب يمين- وسط جديد اختار له اسمًا ذا نكهة عسكرية "كديما". وقبل استكمال البناء التنظيمي لهذا الحزب الجديد، في الأسبوع الأول من كانون الثاني ٢٠٠٦، أصيب شارون بجلطة دماغية غيبته عن المسرح السياسي.

يعالج هذا الجزء من التقرير ثلاث قضايا إستراتيجية حيوية :

(*) الأولى : تقييم خطوات حكومة إسرائيل في عام ٢٠٠٥ ، تجاه صنع السلام ومفهومها لدور الشريك ، وتطور علاقتها بالسلطة الوطنية الفلسطينية وتعاملها مع الرئيس أبو مازن . وسلوك شارون وأركانه إزاء " خريطة الطريق " الدولية وموقفهم من دور اللجنة الرباعية الدولية . وتنفيذ " خطة الانفصال " من جانب واحد . ويرصد التقرير رد فعل المجتمع الإسرائيلي وقواه السياسية والاجتماعية على الانسحاب من القطاع وتفاعلات الخطوة إقليميا ودوليا . وموقف إسرائيل من الانتخابات التشريعية الفلسطينية (جرت في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦) .

(*) القضية الثانية هي رؤية شارون لدولة فلسطينية انتقالية حدودها مؤقتة ، والخطوات الاستيطانية في الضفة بعد تدمير مستوطنات غزة ، ومسألة حصار الفلسطينيين وشق الطرق الالتفافية وبناء الجدار العازل .

(*) أما القضية الثالثة فتتمحور حول علاقات إسرائيل الخارجية مع الولايات المتحدة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي ومع الدول العربية وغيرها . ويتناول التقرير موقف إسرائيل من دور الطرف الثالث في حل النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني ، ويسلط الضوء على موقف إسرائيل من الدور المصري كطرف ثالث كما تجلى في " اتفاق المعابر " . كما يتناول موقف إسرائيل من اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري وأزمة العلاقات السورية ـ اللبنانية التي تفجرت على خلفية عملية الاغتيال .

ويحاول التقرير الإجابة على أسئلة تتعلق بالمستقبل .

١ . موقف إسرائيل من السلام مع الفلسطينيين

١-١ انتخاب محمود عبّاس لم يغيّر موقف شارون السلبي

تولى محمود عباس دقة الحكم في انتخابات ديمقراطية نزيهة جرت في ٩ كانون الثاني ٢٠٠٥ . ورحب شارون إلى جانب الرئيس الأميركي جورج بوش وزعماء آخرون بهذا التطور . واعتقد البعض أنه يؤسس لشراكة فلسطينية- إسرائيلية . وتعهد بوش بمساعدة عباس . وبصرف النظر عن دور شارون والمؤسسة الأمنية في " مساعدة الله في تعجيل نهاية حياة عرفات " ، فإن هذا الحدث فرض نفسه على أجندة إسرائيل والأطراف الأخرى الإقليمية والدولية المعنية بالسلام والأمن واستقرار المنطقة .

في حينه ، توحدت فتح في مواجهة الصدمة وبايعت قيادتها " أبو مازن ورسّموا خطوتهم بقرارات مؤسسات الحركة المخولة " . واستكملت الجوانب التشريعية للعملية بانتخابات رئاسية فاز فيها عباس بنسبة عالية من الأصوات- ٦٣٪- وببرنامج واضح ، خاصة رفض اللجوء للعمل العسكري في تحقيق الأهداف .

إلى ذلك ، حرص رئيس الحكومة الإسرائيلية على الظهور أمام العالم كداعم للديمقراطية في فلسطين . وساند ، بناء على طلب الإدارة الأميركية ، انتقال السلطة ، وسهّل انتخابات الرئاسة . وتلقى عباس تهاني من الرئيس بوش وشارون وزعيم حزب العمل شمعون بيريس . واعتبر بوش نتائجها مشجعة وقال : " أريد أن أهنئ أبو مازن وأتطلع إلى الاجتماع به واستقباله في واشنطن " . ودعا القيادة الإسرائيلية إلى دعم المؤسسات الفلسطينية وجدد تمسكه برؤية

دولتين لشعبين، وطلب منها الالتزام بتعهداتها بخصوص "خطة الانفصال".

واعتقد كثيرون أن وفاة عرفات أزالت "العقبة الكأداء" من طريق السلام. واعتبروا وجود عباس يوفر الشريك ويعيد عملية السلام إلى مجراها الطبيعي ويبعث فيها الحياة. وبنى المتفائلون موقفهم على حديث إسرائيلي سابق، حول إمكانية استئناف عملية السلام في حال ظهور قائد فلسطيني يؤمن بالسلام بين الشعبين. واعتمدوا على الإشادة الأميركية والأوروبية ببرنامج عباس الانتخابي، خاصة رفضه علنا "العمليات التفجيرية" والعمل العسكري كخيار لتحقيق الأهداف. واعتبر أنصار السلام ضم شارون مطلع عام ٢٠٠٥ رئيس حزب العمل بيريس وآخرين إلى حكومته مؤشرا إلى جدية التحرك والعودة لطريق السلام.

لم يتأخر الوقت حتى تبخر الحديث الإيجابي لشارون وأركانه حول عباس ومواقفه. وبينت الأيام اللاحقة أن غياب عرفات عن المسرح السياسي لم يعد شارون وأركانه للصواب. وبسرعة بددت الممارسات القمعية التفاؤل، ولم يتأخر شارون في إظهار موقفه الحقيقي من الرئيس الجديد وتوجهاته وظهر للجميع زيف موقفه من قصة الشريك. وبدلا من منح عباس فرصة ودعمه وتعزيز سلطته ومساعدته في تحقيق برنامجه الواقعي رفع شارون وأركانه سقف مطالبهم خاصة الأمنية، وركزوا على الثغرات في عمل سلطة عباس. ورفضوا استئناف العملية السياسية، وظلت المحادثات حول "خريطة الطريق" مجمدة. وأمعن شارون في التحدي والاستفزاز ورفض علنا اللقاء بعباس وقرر تجاوزه، وواصل عرقلة جهود عباس وأجهزة الأمن في السيطرة على الوضع. وتساءل الفلسطينيون عن حقيقة موقف شارون من وجود رجل واقعي في قمة الهرم الفلسطيني، ونقل أبو مازن تخوفاته للجانب الأميركي وطالبه بالتدخل.

١-٢ في "الشرم" خطف شارون عودة سفيري مصر والأردن دون ثمن

بعد انتخاب عباس تدخلت الولايات المتحدة، بناء على طلبه، لاستئناف الاتصالات والعلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية. ونجحت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليسا رايس ومساعدها وليم بيرنز في جمع عباس وشارون مطلع شباط ٢٠٠٥ في "شرم الشيخ". وشارك في القمة الرئيس المصري حسني مبارك وملك الأردن عبد الله الثاني. وتحدث شارون مع عباس حول محاسن "خطة الانفصال" وربط المشاركة الفلسطينية فيها بتطور الأوضاع الأمنية. وفي اللقاءات الرسمية ساير شارون الزعماء العرب وتماشى مع رغبة بوش، وأبدى في كلمته الرسمية مرونة وقال: "بدأت سنة ٢٠٠٥ كسنة الفرصة العظيمة لجميع شعوب المنطقة وواجبنا أن نعمل على عدم ضياع الفرصة". وأضاف: "توصلنا مع زملائنا الفلسطينيين إلى تفاهمات تتمكن من خلق الهدوء والأمن للشعبين". وبشأن "الهدنة" والتهدئة قال: "اليوم في لقائي مع الرئيس عباس اتفقنا على أن يكف الفلسطينيون عن أعمال العنف ضد الإسرائيليين في كل مكان وفي المقابل تكف إسرائيل عن نشاطها العسكري ضد الفلسطينيين في كل مكان". وبشأن خطة فك الارتباط قال: "أنا مصر على تنفيذ "الخطة" التي بادرت إليها بصورة أحادية الجانب، وإذا ظهر تغير حقيقي على أرض الواقع تتحول إلى نقطة انطلاق لعملية منسقة". ثم تحدث لشعبه بالعبرية: "مرت علينا سنوات قاسية واجتزنا البلاء والآن فتح المستقبل بابه ونحن مطالبون باتخاذ خطوات ليست سهلة".

أما أبو مازن فشدد في كلمته على تنفيذ "خريطة الطريق"، وجدد تمسك المنظمة بعملية السلام وقال: "ما اتفقنا عليه اليوم بداية لعملية جسر الهوة. ونختلف على أمور عدة منها المستوطنات والأسرى والجدار. .الخ لن نتمكن اليوم من حلها بأكملها، ولكن مواقفنا منها تبقى واضحة ثابتة"، وجدد التمسك بخريطة الطريق.

وفي نهاية القمة وافق شارون على ما اصطلح على تسميته بـ"تفاهمات شرم الشيخ"، التزم فيها بما يلي: إحياء المباحثات والعمل على تطبيق "خريطة الطريق" والتفاهم مع اللجنة الرباعية الدولية، والتمهيد لعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل ٢٨ أيلول ٢٠٠٠ . وتعهد بإطلاق سراح دفعة من المعتقلين، وعودة مبعدي أحداث كنيسة المهد في بيت لحم إلى بيوتهم، وتخفيف الحواجز على الطرق وتسهيل حياة الناس، وتوفير مرور آمن بين الضفة والقطاع، وزيادة فرص العمل في إسرائيل. .الخ. وحصل شارون على عودة سفيري مصر والأردن إلى تل أبيب. وبعد القمة نال إعجاب الوزيرة رايس وأركان الرئيس بوش.

واعتبرت قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية أن القمة كانت ناجحة برغم كثرة الملاحظات حولها، واستبشر المتفائلون بانحسار الأزمة بين الطرفين بعد بلوغها الذروة في عهد عرفات. واعتبرت المعارضة، ونسبة من الجمهور الفلسطيني، شارون الرابح الأكبر من القمة ولم يدفع ثمنا يعادل قيمة وقف الأعمال العسكرية، وعودة السفيرين إلى تل أبيب.

بعد عودته من "الشرم" عجّل شارون في إقرار "خطة الانفصال" وصادقت الحكومة يوم ٢٠ شباط ٢٠٠٥ على جدول زمني لتنفيذها. وأرفق شارون القرار بآخر "تاريخي" يقضي بضم الكتل الاستيطانية الكبرى داخل "الجدار العازل". وتابع شارون الهجوم ولم يأبه لتحركات المستوطنين. ونجح في تعطيل مشروع قانون قدّم إلى الكنيست يوم ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٥ يطالب بإجراء استفتاء على الانسحاب، وأزال عقبة الموازنة ومررها في الكنيست استنادًا لدعم حزبي "العمل" و"شينوي". ولاحقا مرر "قانون الإخلاء والتعويض" الخاص بالمستوطنين.

في حينه اعتبر البعض ما حققه شارون إنجازا مهما، لكن الوقائع أكدت أن "خطته" فجّرت معركة صعبة، وخرج شارون من الجولة الأولى مثخنا بالجراح. وتمرد عليه غالبية ممثلي حزبه في الكنيست. وتشكلت أرضية سياسية تنظيمية ملائمة لتوحيد قوى اليمين ضده وضد "الخطة". وأصبحت حكومته رهينة بيد خصومه وراحت قوى اليمين تسعى لإسقاطها قبل تنفيذ "الخطة"، وهدّد حزب العمل بفسخ الشراكة في حال تعطل تنفيذها.

ورغم سلبية موقف شارون تجاه السلطة تابع عباس جهوده في تكريس التهدئة باعتبارها مصلحة فلسطينية. وفي منتصف آذار ٢٠٠٥ نجح في عقد اجتماع موسّع ضم الفصائل الفلسطينية باستثناء جماعة "فتح الانتفاضة"، انتهى باتفاق عرف باسم "اتفاق القاهرة". ونجح عباس بمساعدة القيادة المصرية في إقناع هذه القوى بالتهدئة وتجديد "الهدنة". ونص "بيان مؤتمر الحوار في القاهرة" في أحد بنوده: "وافق المجتمعون على برنامج للعام ٢٠٠٥ يرتكز على الالتزام باستمرار المناخ الحالي للتهدئة مقابل التزام إسرائيلي بوقف كافة أشكال العدوان والإفراج عن الأسرى".

تحدث الرئيس مبارك بعد القمة مع شارون ووضعه في صورة نتائج لقاء القاهرة، وأصدر ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية بيانا يوم ١٧/ ٣/ ٢٠٠٥ أوضح فيه ما جرى في المكالمة الهاتفية وقال: "أشار الرئيس المصري إلى توصل الفلسطينيين إلى اتفاق جيد. وشكر رئيس الحكومة الرئيس مبارك على الاتصال وقال إن الاتفاق خطوة ايجابية". وأشار إلى أن سفير مصر الذي وصل اليوم إلى إسرائيل "سيحظى بالتعاون الكامل".

ولم يتأخر شارون كعادته في تخييب أمل الجميع، واستصغر شأن "الهدنة" وشرعت الآلة الإعلامية الإسرائيلية في تصوير عباس على أنه رجل ضعيف. وقال بعضهم إنه لا يمكن التعامل معه كشريك. ونقض شارون وعده للرئيس مبارك والملك عبد الله ولم يقدّر مبادرتهما في إعادة السفيرين، ولم ينفذ التزاماته في "الشرم". ورفض شارون طلب عباس عدم التعرض لأمين عام الجبهة الشعبية أحمد سعدات وزميله العميد فؤاد الشوبكي في حال أخلي سبيلهما. وتشكلت قناعة فلسطينية بأن معاداة شارون لعباس تختلف في الشكل عن معاداته عرفات لكنها في الجوهر واحدة وفي المضمون أخطر. وأحد منطلقاتها كره السياسة الواقعية التي تشق الطريق إلى البيت الأبيض.

إلى ذلك، بدأ الرئيس عباس يواجه سياسة إسرائيلية مبرمجة لإضعافه وإحراجه أمام شعبه. وصعد شارون هجومه واتهم عباس بالتراخي في محاربة الإرهاب. واستغل شارون قيام أنصار العمل العسكري بخرق "الهدنة" ليجدّد الادعاء بغياب الشريك. وشرع في ترتيب وضع إسرائيل لتنفيذ "خطة الانفصال". وتصاعد التوتر داخل حزب "الليكود" ورفع المستوطنون شعار "شارون يجب أن يلحق رابين". وفي مطلع نيسان أعلنت "جماعة أمناء الهيكل" عزمها الصلاة في المسجد الأقصى. وتوتر الشارع الفلسطيني وتحركت بعض العواصم العربية. وفي ٨/ ٤/ ٢٠٠٥، أصدرت فصائل مسلحة بيانا مشتركا قالت فيه: "نعلن حالة التأهب حيال تهديدات الصهاينة.. ونحمل الحكومة الصهيونية المسؤولية عن أي اعتداء على المسجد الأقصى.. والمساس بالمسجد يجعل المقاومة في حل من أي اتفاق، وجندنا على جاهزية كاملة للرد".

وواصل أبو مازن جهوده باتجاه التهدئة وأوعز لأجهزة الأمن منع العمليات العسكرية وانتقد بشدة خرق الهدنة. وهاجم الانتهاكات الإسرائيلية. وقال في ١٩ نيسان ٢٠٠٥ في لقاء مع ممثلي الصحافة الإسرائيلية في رام الله: "تعرفون أنه مضى ٣ أشهر على التهدئة أو ما نسميه بالهدنة.. وبعد التهدئة الأمور كانت هادئة وحصلت أحداث دون أي مبرر، مثل قتل ٣ أطفال في رفح بحجة أنهم يحملون كاميرا".

بقيت الإدارة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي في موقع المتفرج برغم كل هذه المواقف والممارسات السلبية من شارون وأركانه، ولم تتدخل لتنفيذ "تفاهمات شرم الشيخ" و"خريطة الطريق". وطالبت عباس والرئيس مبارك والملك عبد الله الثاني بالصبر على شارون والتريث ريثما ينتهي من تنفيذ "خطة الانفصال" و"الانسحاب" من قطاع غزة.

وزار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين المنطقة وكانت أول زيارة له لإسرائيل والدول العربية. والتقى القيادات المصرية والإسرائيلية والفلسطينية. وقبل وصوله المنطقة أجرى مقابلة في ٢٤ نيسان ٢٠٠٥ مع جريدة "الأهرام" عرض فيها الموقف الروسي وقال: "قلنا في الماضي وما زلنا نقول إن للشعب الفلسطيني حقه في إقامة دولته وأن تكون قابلة للحياة.. ولكي يتحقق ذلك يجب أن تعرف الأطراف كيفية التوصل إلى الحلول الوسط". ودعا إلى بذل جهود لمساعدة محمود عباس، وأكد تواصل الجهد الروسي في اللجنة الرباعية.

وفي تلك الفترة، عقدت اللجنة الرباعية الدولية اجتماعا في موسكو وأصدرت بيانا في ١٠/ ٥/ ٢٠٠٥. وبدلا من لوم القيادة الإسرائيلية على ممارساتها المدمرة لخريطة الطريق قال البيان: "تحث اللجنة كلا الطرفين على اتخاذ الخطوات الضرورية للوفاء بالتزاماتها التي نصت عليها خريطة الطريق.. وعبرت اللجنة عن دعمها للجنرال الأميركي وورد المنسق الأمني لمساعدة الفلسطينيين في إصلاح قوات الأمن وأكدت على تنفيذ الإصلاحات".

وجه الرئيس بوش دعوة لرئيس السلطة محمود عباس مع اقتراب موعد تنفيذ "خطة الانفصال" الشارونية من جانب واحد، وعقد اللقاء في البيت الأبيض في ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٥. تحدث بعده بوش ونوه برفض عباس للإرهاب وقال: "كل الذين يمارسون الإرهاب هم أعداء دولة فلسطين وتتعين محاسبتهم على أعمالهم". وطالب بمحاربة وإصلاح أجهزة الأمن والنظام القضائي. ودعا إسرائيل إلى اتخاذ خطوات نحو غد سلمي وتحسين المعيشة اليومية للفلسطينيين. و"ينبغي على إسرائيل أن لا تقوم بأي نشاط يخالف التزامات خريطة الطريق أو يلحق الضرر بمفاوضات الوضع الدائم". وفي موضوع الاستيطان والجدار قال: "يتعين أن تزيل إسرائيل مواقع استيطانية غير مصرّح بها والتوقف عن توسيع المستوطنات. أما الحاجز الذي تبنيه- الجدار- فيجب أن يكون أمنيا، كما أن مسار هذا الحاجز ينبغي أن يأخذ في عين الاعتبار الأثر الذي سيخلفه على الفلسطينيين ممن لا يتعاطون نشاطات إرهابية". وعن فك الارتباط من غزة قال: "ولغرض ضمان أن يتكلل فك الارتباط بالنجاح سوف توفر الولايات المتحدة للسلطة الفلسطينية مبلغ ٥٠ مليون دولار ينفق على مشاريع إسكان وبنى تحتية في قطاع غزة". وبعد القمة لم تلاحق الإدارة الأميركية تنفيذ أقوال بوش، ولم يفكر أركانها في إلزام شارون بتنفيذ توجهات الولايات المتحدة الأميركية وإشراك طرف ثالث في تنفيذ خطة الانفصال.

بعد زيارة واشنطن شارك محمود عباس في قمة دول الجنوب الثانية لمجموعة ال ٧٧ والصين التي عقدت في الدوحة. وألقى في ١٥/ ٦/ ٢٠٠٥ كلمة دان فيها الممارسات الإسرائيلية من استمرار الاستيطان وبناء جدار الفصل العنصري ونوه بشكل خاص بأضراره في منطقة القدس. وطالب الطرف الإسرائيلي "بالتوقف عن أعمال الاستفزاز والخروقات". وقال: "إننا مقبلون على مرحلة الانسحاب من قطاع غزة وشمال الضفة ونحن نأمل تكثيف الدعم الدولي في هذه المرحلة حتى يكون الانسحاب شاملا وتاما وفق القانون الدولي وأن يتوفر الممر الآمن مع الضفة وأن يكون ذلك خطوة على طريق البدء في مفاوضات الحل النهائي كما أكدت عليها خريطة الطريق ورؤية الرئيس بوش بإقامة دولة فلسطينية بجانب إسرائيل".

إلى ذلك، أدلى موشيه يعالون، رئيس هيئة قيادة الأركان الإسرائيلية "المنصرف"، قبل نهاية ولايته، بدلوه، وحرص على تحديد موقفه من خطة الانفصال والانسحاب من القطاع قبل الشروع في تنفيذها. وحذر، في مقابلة أجرتها معه جريدة "هآرتس" الإسرائيلية في ١/ ٦/ ٢٠٠٥، من مرحلة ما بعد تنفيذ "الخطة" وإخلاء المستوطنين من القطاع وقال: "إذا لم يتبع فك الارتباط التزام إسرائيلي بخطوة أخرى سيقع انفجار عنيف وسيكون وضع كفار سابا وتل أبيب والقدس مثل وضع بلدة سديروت" (بلدة إسرائيلية بالقرب من خط التماس مع قطاع غزة. أطلق نحوها الفلسطينيون صواريخ من نوع قسّام خلال فترة الانتفاضة الثانية)..

١-٣ شارون نفّذ "خطة الانفصال" ولم يكترث برأي الآخرين

ازدادت في مطلع عام ٢٠٠٥ ضغوط المتمردين والمعارضين في حزب الليكود وأحزاب اليمين الإسرائيلية الأخرى على شارون لإلغاء "الخطة". وفي مواجهة الضغوط أشرك حزب العمل في الحكومة. وتابع شارون تجاهل رأي الشريك الفلسطيني، ورفض الإجابة على سؤال: ماذا بعد الخطة؟ وقال في أكثر من مناسبة: "إن حكومة إسرائيل

استنتجت أنه لا يوجد شريك يمكن التقدم معه في بلورة خطة الانفصال" . واستندت "الخطة" كما قال شارون وأركانه إلى اعتبار "الجمود السياسي المتجسد بالوضع الحالي مُضرًا" . وأشارت "الخطة" إلى أن "إسرائيل ستقوم بإخلاء قطاع غزة وستعيد انتشارها من جديد خارجه عدا عن انتشار في منطقة الحدود بين القطاع ومصر (محور فيلادلفي)" . ونصت على أنه "في كل تسوية دائمة مستقبلية، لن يكون هناك استيطان في قطاع غزة، بالمقابل، ستبقى في الضفة مناطق تكون بمثابة جزء من إسرائيل" . وقبل الشروع في التنفيذ نقل الخطة للإدارة الأميركية وقدمها لأوروبا وفي الأمم المتحدة كتنازل سياسي هدفه إنهاء الاحتلال وترسيم حدود الدولة العبرية. وتجاوبت الإدارة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي واعتبروها تصب في صالح تطبيق "خريطة الطريق" .

وقبض شارون مقدما ثمن موقفه مساعدات مالية سخية. واستغل الظروف الداخلية والمساندة الدولية وعجل التنفيذ واختزل الزمن وشرع في عمليات الإخلاء في ١٥ / ٨/ ٢٠٠٥ وانتهى في ٢/ ٩/ ٢٠٠٥، علما أن الخطة الأساسية نصت على " الانتهاء من عملية الإخلاء حتى نهاية العام ٢٠٠٥" .

ومارس بوش ووزيرة خارجيته رايس وممثل الاتحاد الأوروبي ضغوطا على السلطة ورئيسها عباس. ونزولا عند رغبة واشنطن، ونصائح مصرية وأوروبية، قبل عباس مقولة "الأولوية المطلقة لإنجاح خطة الانفصال" . وزارت الوزيرة رايس المنطقة وأكثرت من الإشادة بشجاعة شارون وبخطوته التاريخية، ولم تحاول الضغط على شارون ودفعه نحو التجاوب مع طلبات عباس المتواضعة. والتقت رايس عباس في رام الله، وطالبت عباس وأحمد قريع التحلي بالصبر ومساعدة شارون الذي يواجه متاعب كبيرة داخل حزبه ومع المستوطنين.

وأقصى ما فعلته رايس أنها أقنعت شارون بعقد لقاء ثنائي مع الرئيس الفلسطيني. ووافق شارون على اللقاء وشرع ممثلو الزعيمين في التحضير له. وأظهرت لقاءات المندوبين الفلسطينيين مع نظرائهم الإسرائيليين، أن شارون وأركانه يستخفون بنجاح عباس في إرساء الهدنة ووقف العمليات وهم غير جادين في البحث.

وفوجئ عباس والوفد المرافق له بأن الجهود الأميركية والمصرية لم تكن بالمستوى المطلوب. وفي اللقاء وجد عباس شارون عنجهيا كما عرفه. ولم يحترم شارون الأعراف الدبلوماسية وقرر التطاول بدل التعاون، ولم يكترث لتشوه الوساطة الأميركية والمصرية وفشلها، وتعمد تصغير شأنها. وحاول ابتزاز عباس ووجه له التهم ذاتها التي وجهها لعرفات، وأضاف عليها صفات الضعف وعدم الحسم والتردد. وعارض شارون تعزيز قدرة أجهزة الأمن الفلسطينية ورفض الإفراج عن معدات عسكرية قدمتها لها روسيا هدية. ورفض الإجابة على سؤال ماذا بعد "الانفصال"، واعتبر مسائل ما بعد الانسحاب شأنا إسرائيليا يرفض بحثه مع الفلسطينيين. ورفض سحب الجيش من مدن فلسطينية. ورفض تسليم الأمن الفلسطيني المستوطنات الأربع التي قرر إخلاءها في شمال الضفة الغربية. وأصرّ على المضي في بناء الجدار. واتهم عباس بأنه يبالغ في الحديث عن ضعفه حتى لا يحارب الإرهاب. ورفض شارون إطلاق سراح دفعة من المعتقلين. وألقى شارون على الوفد الفلسطيني محاضرة حول كيفية تنفيذ الواجبات وسبل مكافحة الإرهاب زادت في توتير الأجواء واستهلكت معظم الوقت وتسببت في فشل اللقاء. وبلغ التوتر حد خروج أبو مازن عن هدوئه المعهود، وقال: يبدو أن على أجهزة الأمن الفلسطينية العمل على تعزيز قدراتها العسكرية عبر ذات الوسائل والطرق التي تتبعها "حماس"، وكان يقصد تهريب السلاح وشراءه من السوق السوداء. وغادر عباس الاجتماع وهو مقتنع

بأن شارون ماض في إضعاف السلطة ولا يريد له النجاح. وعاد محبطا من الدور الأميركي والمصري، وألغى مؤتمرا صحافياً كان قرر عقده.

بعد لقاء القدس ذاك شارون موقفه الاستفزازي وسرّب للصحافة أنه قام بدور المعلم مع التلميذ الذي يهمل واجباته البيتية.

والقراءة الموضوعية لنتائج اللقاءين اللذين عقدهما عباس وشارون في القدس وشرم الشيخ عام ٢٠٠٥ تبين أنهما عقّدا العلاقات بدل تحسينها. وسلوك الرجلين بعدهما يشير إلى أنهما رسما الطلاق، وسقطت صفة شريكين في عملية سلام واحدة. وبعد فشل لقاء القدس مع عباس، والأصح بعد إفشاله، ظل شارون وأركانه يماطلون في تقديم إجابات ملزمة على ملفات مهمة منها: إدارة معبر رفح، وبناء الميناء، وتشغيل المطار، تواجد الجيش الإسرائيلي في محور فيلادلفي، دور الطرف الثالث، الجدول الزمني للانسحاب، الممر الآمن بين الضفة والقطاع، مصير المنازل والمنشآت الزراعية والصناعية... الخ وأصر شارون على المضي قدما في تنفيذ "الخطة" بشكل أحادي الجانب. ومع اقتراب موعد الانسحاب الذي كان من المفترض أن يتم في أواسط تموز ٢٠٠٥، وأجل إلى أواسط آب ٢٠٠٥ لأسباب دينية (أهمها إحياء ذكرى خراب الهيكل الثاني في شهر آب)، رفع الجيش درجة التأهب وشدّد الخناق على القطاع وأغلق المعابر وأوقف الحركة بين الضفة والقطاع.

إلى ذلك رفع المستوطنون مستوى معارضتهم، وقبل الشروع في تنفيذ الخطة نظموا مع أنصارهم سلسلة تحركات، واحتلوا مفارق الطرق الرئيسية ونظموا "مسيرة القمصان البرتقالية" إلى غوش قطيف التي حشدوا لها إمكانات هائلة كانت بمثابة استعراض عضلات. واحتدم الصراع، وجرى حديث في داخل إسرائيل عن احتمال وقوع مصادمات دموية بين المستوطنين والجيش. وفي تلك الفترة أظهر شارون قدرة عالية على ضبط مشاعره وأعرب عن تضامنه وتعاطفه مع المستوطنين وتعمد في ٢١/ ٧/ ٢٠٠٥ زيارة مستوطنة أريئيل ليذكر معسكر اليمين حلفاء الأمس، أعداء اليوم، بتاريخه الحافل بدعم الحركة الاستيطانية، وليؤكد عزمه تعزيز الاستيطان في الضفة. وألقى كلمة قال فيها: "أكرر وأوضح أن هذه الكتلة الاستيطانية هي واحدة من أهم الكتل وستظل إلى الأبد جزءا من دولة إسرائيل". وذكّر الجميع بأن كان له شرف التواجد في الموقع عندما بدأت الحفريات الأولى للمستوطنة التي أصبحت مدينة.

ولاحقا قال شارون في اجتماع مجلس الوزراء: "هذا اليوم ليس سهلا ولا يدعو إلى الفرح. وإخلاء المستوطنات في قطاع غزة وشمال السامرة أمر خطير للغاية للمستوطنين ولي وللوزراء، لكنها خطوة حيوية لمستقبل دولة إسرائيل". وأشار إلى أن الخطة أسهمت في تحسين مكانة إسرائيل على الحلبة الدولية. وعندما بدأت قوات الاحتلال بتنفيذ الخطة قسرا في الخامس عشر من آب ٢٠٠٥، وجّه شارون كلمة إلى شعب إسرائيل فسّر فيها أسباب إقدامه على الخطوة وقال: "آن الأوان، أن نبدأ الخطوة الأصعب والأكثر إيلاما-إخلاء مستوطناتنا في قطاع غزة وشمال السامرة.. ليس سرا أنني أنا أيضا مثل كثيرين غيري آمنت وأملت بأن يكون في استطاعتنا الإبقاء على نتساريم وكفار دروم إلى الأبد، لكن الواقع المتغير في البلد وفي المنطقة وفي العالم اضطرني إلى اتخاذ تقدير آخر والى تغيير الموقف". ووجه كلمات خاصة إلى مجندات الجيش وجنوده والشرطة وحرس الحدود وقال "أمامكم مهمة صعبة، إذ لا يقف أمامكم عدو وإنما أخوة وأخوات".

فضلاً عن ذلك أجادت المؤسسة الأمنية الإخراج، ونفذت حركة تضليل واسعة شارك فيها أكثر من ١٥٠ ألف جندي، وظلت أجهزة الإعلام الإسرائيلية والعالمية طيلة فترة الانسحاب التي استمرت حتى فجر ١٢ أيلول ٢٠٠٥ تنقل ليل نهار مشاهد الإخلاء القسري للمستوطنين. ونقلت صور الجنود يشاركون المستوطنين البكاء... ولم تكتف المؤسسة الأمنية بعملية التضليل هذه، وإنما تراجع الجيش أيضًا، بناء على أوامر وزير الدفاع شاؤول موفاز، عن تدمير أماكن العبادة اليهودية (الكنس). واضطرت قوات الأمن الفلسطينية للقيام بالمهمة. ولاحقا حمّل شارون ووزير خارجيته سيلفان شالوم عباس وسلطته مسؤولية تدنيس أماكن العبادة اليهودية وتدميرها..

وبعد بضعة أيام أصدر رئيس السلطة الفلسطينية مرسومًا رئاسيًا من سبع مواد قرّر في الأولى أن "تبسط السلطة سيطرتها على المناطق التي ينسحب منها الاحتلال، وتضع يدها فورا على جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة إلى حين البت في أمرها بموجب قانون". وفي ٢٥/ ٨/ ٢٠٠٥ عقد رئيس سلطة الأراضي مؤتمرا صحافياً تطرق فيه للتعديات على الأراضي. وأشار إلى أن ٨٠٪ من التعديات ارتكبتها عناصر الأمن، وهذا أمر لا يمكن القبول به. وبين الاستخدامات اللاحقة للأراضي التي سيجلو عنها الاحتلال.

بعد عشرة أيام من البدء في تنفيذ الخطة، أنجزت القوات المكلفة بعملية الإخلاء الجزء الأول من الخطة بنجاح، وهو القسم الرئيسي من مهمتها، دون إراقة قطر دم إسرائيلية واحدة. وفي ٢٥ آب وجّه رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي، دان حالوتس، رسالة إلى القوات العسكرية الإسرائيلية أشاد فيها بسلوك أفراد المؤسسة الأمنية وقال: "لقد عملنا بحساسية وتصميم انطلاقا من إدراكنا أن لا عدو يقف أمامنا وإنما أخوة أبناء أسرة، رجال ونساء وأطفال، كلهم وقفوا هناك يتألمون ويذرفون الدموع". وأضاف "لم نأت لتحقيق انتصار، أتينا باسم دولة إسرائيل لتنفيذ قرارات.. إن شعب إسرائيل رآكم تتصرفون بحساسية جديرة بالتقدير".

واستقبل المجلس التشريعي الفلسطيني في ٣٠/ ٨/ ٢٠٠٥ في مقره في القطاع بحفاوة الوزير المصري عمر سليمان، باعتبار بلاده مساهما رئيسيا في تحقيق هذا الفوز الكبير. وألقى الوزير كلمة أمام المجلس هنأ فيها باسم الرئيس مبارك الشعب الفلسطيني بالانجاز وقال: "عهد الرئيس لكم أن تظل أيدينا في أيديكم حتى تحرير كافة الأراضي الفلسطينية في الضفة كما في غزة". وتعهد بمواصلة دعم الجهود الفلسطينية ليكون انتهاء الاحتلال للأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ شاملا وكاملا ودعم الجهود الوطنية لتحقيق وحدة الصف الفلسطيني.

وقبل أن يستكمل الجيش تنفيذ الخطة عبرت الإدارة الأميركية عن تقديرها للعمل العظيم الذي قامت به حكومة شارون، ولم تتوقف إشادتها عند هذا الحد وضغطت على الحكومة الباكستانية برئاسة برويز مشرف لتطبيع العلاقة مع إسرائيل مكافأة لها على خطوتها. وعقب نائب رئيس الوزراء الفلسطيني نبيل شعث على ذلك معبرًا عن القلق إزاء إقامة باكستان علاقات مع إسرائيل قبل انسحابها من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧.

وبعد استكمال تنفيذ خطة الإخلاء وانسحاب آخر جندي إسرائيلي من القطاع وجه عباس، يوم ١٣/ ٩/ ٢٠٠٥، رسالة إلى الشعب الفلسطيني هنأه فيها بالانجاز وأكد أن الفرحة لن تكتمل إلا باستكمال السيادة الوطنية. واعتبر الانسحاب الأحادي الجانب لا يعني انتهاء الاحتلال. وقال "لا زالت معابر غزة مع العالم وأجزاء من أراضيها ومياهها وأجوائها والممر الآمن مع الضفة.. الخ من القضايا العالقة التي تهدد بتحويلها إلى سجن كبير، وغزة جزء لا يتجزأ

من أرضنا المحتلة مع الضفة والقدس الشريف" .

وأدلت اللجنة الرباعية بدلوها بشأن تنفيذ الخطة، واجتمعت في ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٥ وأصدرت بيانا رحبت فيه بنجاح الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وحثت على اتخاذ تدابير أخرى لتحسين الاقتصاد الفلسطيني وإنهاء الإرهاب واستئناف المفاوضات نحو حل دائم. وقالت في البيان أيضا "إن اللجنة الرباعية تحث على الحفاظ على النظام والقانون وتفكيك القدرات والبنية التحتية للإرهاب وتؤكد على ضرورة إصلاح القطاع الأمني" .

وبالمناسبة ذاتها أعلن أحد قيادي حماس في ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٥ وقف عمليات الحركة العسكرية من قطاع غزة ضد إسرائيل. وقال محمود الزهار: "حرصا من حماس على حماية الشعب الفلسطيني من بطش الاحتلال، واستمرارا في مناخات الفرحة التي تعم الشعب بعد هزيمة الاحتلال واندحاره عن القطاع. . فإن الحركة تعلن وقف عملياتها من القطاع ضد الاحتلال" .

وفي منتصف أيلول ٢٠٠٥ زار رئيس الحكومة الإسرائيلية شارون مقر الأمم المتحدة، وألقى كلمة في اجتماع الجمعية العمومية السنوي أشار فيها إلى الخطوة الكبيرة التي أقدمت عليها حكومته. وقال: "لقد خرج آخر الجنود الإسرائيليين من قطاع غزة في بداية هذا الأسبوع وانتهى الحكم العسكري في هذه المنطقة. وبهذا أثبتت إسرائيل أنها على استعداد لتقديم التنازلات المؤلمة من أجل إيجاد حل للنزاع مع الفلسطينيين" . وأضاف: "أما الآن فحان الوقت لأن يثبت الفلسطينيون رغبتهم في السلام فانتهاء حكم إسرائيل ومسؤوليتها عن قطاع غزة يمكّن الفلسطينيين من تطوير اقتصادهم وبناء مجتمع يصبو إلى السلام" .

ولم يتطرق شارون في كلمته إلى دور السلطة الفلسطينية في إنجاح خطوة الإخلاء والانسحاب. وبعد عودته من نيويورك واصل شارون مواقفه السلبية. وصعد عمليات المداهمة والاعتقالات في الضفة الغربية، وسرّع بناء الجدار العازل في الضفة الغربية ومحيط القدس. وطلب من إدارة بوش إلغاء اللقاء بعباس، وبالحد الأدنى تأجيله ريثما يثبت عباس نجاحه في امتحان أمني يتعلق بمهام ما بعد الانسحاب. واستمر شارون بعد تنفيذ "الخطة" في تجميد العلاقة مع السلطة وواصل مقاطعة عباس، ورفع سقف مطالبه الأمنية وكان بعضها تعجيزيًا. وهدّد بتعطيل الانتخابات الفلسطينية إذا شاركت فيها حماس. ولاحقا أكدت الوقائع أن شارون يتصرف وفق حساباته الشخصية ومصالح إسرائيل فقط، ولا يعير أدنى اهتمام لمصالح الآخرين.

تجدر الإشارة إلى أن التدقيق في "خطة" شارون وتوقيتها يبيّن أنه طرحها في سياق: أولا، مواجهة تحرك المجتمع الدولي وتعطيل محاولات فرض خطة لحل النزاع من نوع "خريطة الطريق" ، وثانيا اعتراض طريق المبادرة العربية التي صدرت عن قمة بيروت (٢٠٠٣) وإرباك أي تحرك على أساسها. وثالثا، معالجة مشكلة حقيقية تتعلق بالخطر الديمغرافي الذي يتهدد إسرائيل. ورابعا، معالجة مسألة جوهرية تتعلق بأمن إسرائيل. وإن معاينة النتائج التي حصدها شارون تبين أنه حقق جزءا من هذه الأهداف بثمن زهيد.

١-٤ "خطة الانفصال" هزّت النظام السياسي في إسرائيل

ـ خلطت "خطة الانفصال" الأوراق داخل النظام السياسي الإسرائيلي، ودخلت علاقات القوى مرحلة جديدة من

إعادة الاصطفاف وبناء التحالفات، وتشكل حزب مركزي جديد. وفعّل تنفيذ "الخطة" الحراك السياسي داخل المجتمع الإسرائيلي. وتباينت المواقف من "الخطة"، وأبدى قطاع واسع تعاطفه مع المستوطنين. ولقيت أيضا ترحيبا قويا من حزب "العمل" وحزب "ميرتس- ياحد" بزعامة يوسي بيلين وحزب "شينوي" وأنصار السلام. وتأجج الصراع داخل معسكر اليمين. وواجه شارون مصاعب أعقدها داخل حزبه. وجرده أتباعه من لقب "نبي الاستيطان"، وظهر وكأنه يمثل النخب في رؤيتها للصراع وسبل حله، ويترجم رغبتها في رسم حدود دائمة من جانب واحد، ولا يراعي مصالح ومعتقدات فئات أخرى، ويستهتر بمواقف المستوطنين وقطاع واسع من المتدينين. وتصدع الحزب وكان مأزقه يتعمق أكثر كيفما تحرك، وبذل جهودا مضنية لإيجاد مخرج للأزمة يجنبه المواجهة مع "الرفاق" لكنه فشل وتضعضع الائتلاف وانهارت حكومته واضطر إلى تقديم موعد انتخابات الكنيست إلى آذار ٢٠٠٦، بدلا من آخر العام.

-انقسم حزب الليكود لاحقًا على نفسه، ولم يتحرّر شارون من أسر الرفاق إلا بعد أن شكل حزبا جديدا أطلق عليه اسم "كديما" (وهو أيضًا مصطلح عسكري يستخدم في تحديد اتجاه حركة الجيوش في الحرب). ويدعي هذا الحزب بأنه يمتلك برنامجًا براغماتياً لحل النزاع، ويعتمد بجانب المفاوضات القبضة الحديدية ضد الفلسطينيين. وبيّن برنامج "كديما" كما نشرته الصحف أنه سيسعى في حال فوزه في الانتخابات في آذار٢٠٠٦ إلى تطبيق "خريطة الطريق"، ولكن أي خريطة طريق؟ إنها تلك التي تختلف عن الأصلية والتي ادخل عليها شارون ١٤ تعديلا. إلى ذلك أكد "كديما" أنه ينوي ترسيم حدود إسرائيل. وهذا الترسيم جار الآن من طرف واحد وسيزداد خطره إذا تم وصل مستوطنة "معاليه أدوميم" الضخمة بالقدس لتصبح المدينة المقدسة مفصولة عن الضفة. والأخطر أن استكمال المشروع سيقسم الضفة إلى قسمين، شمالي وجنوبي، ويعطل إمكانية قيام دولة فلسطينية متصلة جغرافياً وقابلة للحياة.

وبتشكيل الحزب الجديد "كديما" بات النظام السياسي الإسرائيلي قائمًا على ثلاثة أعمدة حزبية رئيسية: "كديما" يمثل اليمين الوسط، وحزب العمل يمثل اليسار ويحاول التمايز عن "كديما" سياسيا ويرفع راية القضايا الاجتماعية عاليا. وصار حزب الليكود ممثلا لليمين ويطالب بمزيد من القمع ضد الفلسطينيين وبعدم التفريط بالضفة الغربية. والتدقيق في مواقف الأحزاب الثلاثة وبرامجها يبين تآكل الفروق السياسية والأيديولوجية بين "كديما" و"العمل". وينحصر الخلاف بينهما حول مساحة الأرض التي بالإمكان الاستغناء عنها لقيام دولة فلسطينية فوقها. وتتقاطع مواقف الزعيم الجديد لحزب العمل عمير بيرتس مع شارون في التصوّر لحل النزاع. بيرتس يصر، مثل شارون، على أن القدس ستبقى عاصمة إسرائيل "الأبدية"، ويشدّد على تنفيذ المشاريع الاستيطانية بهدف تهويد المدينة، إلى جانب تمسكه، مثل شارون، بضم التجمعات الاستيطانية الكبيرة في الضفة الغربية. ناهيك عن تماثل المواقف بشأن رفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

-بينت الوقائع أنه حتى غلاة المتطرفين والمستوطنين في إسرائيل يخضعون لسلطة القانون في حال أبدت الحكومة إصراراً على بسطها وأبدى الجيش عزيمة لتطبيقها. وأكدت النتائج أن عدم تجرؤ رئيس الوزراء الأسبق إسحق رابين على مواجهتهم وإخلائهم من مدينة الخليل بعد مجزرة الحرم الإبراهيمي (١٩٩٤) كان خطأ كبيرا، إن لم يكن تواطؤا مقصودا. والاستخلاص ذاته ينطبق على مواقف شمعون بيريس وإيهود باراك عندما كانا في رئاسة الوزراء وخضعا لابتزاز المستوطنين. وعلى رغم التحفظ على أهداف شارون خاصة استكمال بناء "الجدار"، فإن تأثير "الخطة"

وتنفيذها في السياسة الإسرائيلية كبير لجهة تكريس سابقة في حل النزاع ومعالجة قضايا الحل النهائي خصوصا الاستيطان. وبدّد تنفيذ "الخطة" الصورة المبالغ فيها عن قوة المستوطنين.

- إلى ذلك، اضطر شارون إلى مراجعة موقفه السلبي من دور الطرف الثالث حتى لو كان هذا الطرف أقرب الحلفاء إلى إسرائيل، ووجد نفسه ملزما بإشراك طرف ما في تنفيذ الخطة لإنجاز مهام تتعلق بمراقبة الحركة في معبر رفح. وبعد تنفيذ الانسحاب وافق على تواجد أمني أوروبي محدود في المعبر يتولى المهمة. ووافق أيضا على إعطاء مصر دورا عمليا ظلت إسرائيل ترفضه.

وحاول شارون توريط المؤسسة الأمنية المصرية بضبط أمن قرابة مليون ونصف المليون فلسطيني في قطاع غزة، لكن القيادة المصرية أحبطت الفكرة وقبلت بدور أمني محدود لا يتعدى المساهمة في ضبط الحدود ورفع القدرة القتالية لأجهزة الأمن الفلسطينية.

- أكدت "خطة الانفصال" ابتعاد شارون عن فكر الليكود الجامد وبات مقتنعا بأن لا مناص من تثبيت حدود دائمة لدولة إسرائيل. واعتبر كثير من الإسرائيليين قرار شارون قرارا تاريخيا دراماتيكيا، ورأوا فيه ختما رسميا لنهاية حلم "أرض إسرائيل الكبرى". وفي جميع الحالات تتضمن "خطة" شارون تراجعا استراتيجيا جديدا في المشروع الصهيوني التاريخي بعد التراجع الذي تم على الجبهات المصرية والأردنية واللبنانية. وهذا التراجع قابل في ظروف دولية وإسرائيلية للتكرار في الضفة الغربية والجولان المحتل.

١-٥ تفاعلات عملية الانسحاب والإخلاء في الجانب الفلسطيني

– أظهرت "خطة الانفصال" والانسحاب الأحادي الجانب أن الحكومة الإسرائيلية بزعامة شارون لا تكترث بمصالح الفلسطينيين ولا بالمشاكل التي يواجهها رئيس السلطة عباس. وأكدت الوقائع أن العقبات التي زرعتها "الخطة" في المجالين الأمني والاقتصادي، زادت من المشاكل الفلسطينية. وأبقى شارون مسائل حيوية معلقة لابتزاز عباس أخطرها السيطرة على المعابر البرية والبحرية والأجواء. وتجميد حركة الأفراد والبضائع في المعبر استمر من ٧/ ٩/ حتى ١٥/ ١١/ ٢٠٠٥، وتحول قطاع غزة لفترة، إلى سجن كبير. ومنع شارون العمال من العمل في إسرائيل، ولم يتمكن المرضى والتجار والطلاب من قضاء مصالحهم خارج القطاع. ونجحت "حماس" والمعارضة في تحميل السلطة مسؤولية استمرار الإغلاق وما ينتج عنه من عذاب. واتهم بعضهم عباس بالتهاون في قطف ثمار الانتصار الذي تحقق بالعمل العسكري والعمليات "الانتحارية" حسب رأيهم. ورغم أن الجيش استمر في السيطرة على الحدود والأجواء، حاول شارون التحرر من المسؤولية عن إرث احتلال دام ٣٨ عامًا وضع أكثر من مليون إنسان في سجن كبير. وادعى أن "خطة الانفصال" تلغي الادعاءات بخصوص مسؤولية إسرائيل كدولة احتلال عن الفلسطينيين في القطاع.

- قوبلت "خطة" شارون، من البداية، بغضب فلسطيني شديد ليس فقط لأنها خطة أحادية الجانب ولأنه رفض تنسيق تنفيذها مع أجهزة السلطة ومؤسساتها، بل لأنها لا تنهي الاحتلال وكل ما بعدها غامض. ورغم ذلك قدم الرئيس الأميركي بوش لشارون مقابلها ضمانات أميركية خطية خطيرة على عملية السلام وعلى مصالح الفلسطينيين الإستراتيجية وحقوقهم الوطنية. ومنح بوش إسرائيل حق ضم أراض فلسطينية لإسرائيل وأيد رفض إسرائيل منح

اللاجئين حقوقهم التي أقرتها الأمم المتحدة. .الخ وصمت هو ودول الاتحاد الأوروبي على الاستيطان وتمدد الجدار في عمق الضفة الغربية وتعطيل إسرائيل تطبيق "خريطة الطريق" .

.بعد إتمام "انسحاب" الجيش وإخلاء القطاع من المستوطنين نام الفلسطينيون نوماً هادئاً هانئاً للمرة الأولى منذ ٣٨ عاماً، وتمكنوا من التنقل بطول القطاع وعرضه من دون أي حواجز إسرائيلية أو معوقات أو قصف أو قتل أو تهديد. واعتقد كثير منهم أن كابوس الاحتلال الإسرائيلي انتهى إلى الأبد. لكن الوقائع والأحداث التي وقعت بعد أقل من شهر خيبت أملهم. ولم يتأخر الوقت حتى قرر الجيش إتباع سياسة الأرض المحروقة وخلق منطقة عازلة في شمال القطاع وأرسل موجات من القصف المدفعي والصاروخي ردا على قصف بلدة سديروت بصواريخ "القدس والقسام" .

.بعد تنفيذ "الخطة" من جانب واحد راح الرئيس أبو مازن يطالب إسرائيل والولايات المتحدة واللجنة الرباعية الدولية بمسائل يمكن تصنيفها تحت بند توابع "خطة الانفصال" . ومواد هذا البند كثيرة أهمها استكمال الانسحاب من القطاع حتى حدود ١٩٦٧، والتعويض عن استغلال الأراضي والمياه سنوات طويلة. وبعد "اتفاق المعابر" الذي توصلت له الوزيرة رايس طالب عباس بتشغيل مطار غزة، واستكمال بناء الميناء، وتنظيم العلاقات التجارية وتشغيل العمال في إسرائيل، وتشغيل الممر الآمن بين الضفة والقطاع. وكانت النتيجة "لقد أسمعت لو ناديت حيًا ولكن لا حياة لمن تنادي" . .

١-٦ موقف إسرائيل من الانتخابات التشريعية الفلسطينية

بعد قرار الرئيس عباس وفق الصلاحيات الممنوحة له إجراء الانتخابات التشريعية في كانون الثاني ٢٠٠٦، أعلن شارون أنه سيمنع انتخابات تشارك فيها "حماس" والجبهة الشعبية "قتلة الوزير زئيفي" . وأكد أنه لن يسمح لأهل مدينة القدس المشاركة في الانتخابات وفق صيغة عام ١٩٩٦، وقال: "هذه عاصمة إسرائيل ولا مكان فيها للسلطة الفلسطينية ومؤسساتها، والفلسطينيون الراغبون بالمشاركة في الانتخابات بإمكانهم المشاركة في خارج المدينة وفي رام الله" . وطالب شارون عباس بتركيز ذهنه على محاربة الإرهاب والعمل على تجريد "حماس" والمجموعات المسلحة الأخرى من أسلحتها، قبل الحديث عن الانتخابات التشريعية. وقال أنصاره إن المشاركة في الانتخابات تستوجب التخلي عن العنف والإرهاب والاعتراف بإسرائيل واحترام التعهدات.

وبصرف النظر عن ادعاءات شارون، فقد تشكلت لدى أبو مازن وأركان السلطة الفلسطينية قناعة بأن شارون لا يريد للفلسطينيين أن يجروا الانتخابات ويمارسوا الديمقراطية ويعززوا مكانة هيئاتهم دوليا. وتحرك عباس في كل اتجاه لتجاوز العقبة الإسرائيلية، وطلب من العرب بذل جهود مع الإدارة الأميركية وحكومات الدول الأوروبية للضغط على شارون وتسهيل الانتخابات. وحمل أبو مازن هم الانتخابات إلى واشنطن في زيارته يوم ٢٠ تشرين الأول ٢٠٠٥، وبحث مع الرئيس بوش شخصيا مسألة مشاركة أهل القدس وحركة "حماس" في الانتخابات، ونجح في إقناعه بوجهة النظر الفلسطينية. وطالب عباس بوش التدخل لدى شارون لتسهيل الانتخابات وفق القاعدة التي اعتمدت عام ١٩٩٦، وتسهيل الحركة وإطلاق سراح المعتقلين. وخص عباس بالذكر عضو اللجنة التنفيذية عبد الرحيم ملوح، ومروان البرغوثي وأعضاء المجلس التشريعي. وطلب أيضا إطلاق سراح أمين عام الجبهة الشعبية أحمد سعدات ورفاقه

من السجن "الدولي" في أريحا. وحصل على موافقة بوش على إجراء الانتخابات في موعدها. وعاد أبو مازن من واشنطن وهو مقتنع بأن الموافقة الأميركية على الانتخابات تعني التغلب على العقبة الإسرائيلية وبات بالإمكان إجراء الانتخابات في موعدها.

وكما قدّر أبو مازن، تراجعت حكومة شارون عن موقفها واستجابت لدعوة بوش، وعقد الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي لقاءات خاصة لبحث الترتيبات اللازمة لإجراء الانتخابات التشريعية وتمرير فترة الحملة الدعائية ووصول يوم التصويت بهدوء وسلام. وتعهد الجانب الإسرائيلي بوقف عمليات المداهمة والاعتقال والاغتيالات وتخفيف الإجراءات على الطرق خلال فترة الانتخابات.

وفي أواخر عام ٢٠٠٥، ومع اقتراب موعد الانتخابات في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦، بدأ الجانب الإسرائيلي بالحديث علنا عن رفض التعامل مع "حماس" في حال فوزها في الانتخابات التشريعية، ورفضه التعامل مع أي حكومة فلسطينية تشارك فيها "حماس". وهددت الحكومة الإسرائيلية الشعب الفلسطيني وسلطته علنا، بوقف تحويل المستحقات المالية الفلسطينية من الجمارك والضرائب للسلطة ولأي حكومة تشارك فيها "حماس" واتخذت الإدارة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي الموقف ذاته علنا. وتحولت "حماس" في نظر الشارع الفلسطيني إلى ضحية يضطهدها الإسرائيليون والأميركان. واستغلت قيادة "حماس" هذا الموقف واستغلت معه أيضا قصص المحسوبية والفساد في السلطة في تحريض الناس ضد قوى السلطة. وتعززت مكانتها وزادت شعبيتها في الضفة والقطاع وتضامن الناس مع الضحية نكاية بإسرائيل وأميركا.

١-٧ نتائج واستخلاصات عامة

- يستطيع شارون أن يفتخر بأنه خلص إسرائيل من ورطة دامت ٣٨ سنة، وأخرج الجيش والمستوطنين من مستنقع احتلال غزة، تماما كما فعل إيهود باراك عندما أخرج إسرائيل من جنوب لبنان، لكن شارون وقبله باراك لا يستطيعان الإدعاء بأن الانسحاب الأحادي الجانب جلب الأمن والهدوء للإسرائيليين، وأوقف نزيف الدم هنا وهناك. ولم يؤد الانفصال الأحادي الجانب عن قطاع غزة إلى تحقيق التوقعات الأمنية والسياسية المتوخاة. صحيح أن عدد العمليات ومستوى العنف الممارس ضد إسرائيل والإسرائيليين انخفض بعد تنفيذ "الخطة"، إلا أن مستوى الدوافع والأسباب لتواصل هذا النمط من العمل لم ينخفض. واضطر الجيش الإسرائيلي إلى تركيز قوات كبيرة في محيط قطاع غزة. ويكاد لا يمر يوم واحد دون أن يقوم الطيران أو المدفعية بقصف مناطق داخل القطاع.

على الصعيد السياسي لم يتحول الانفصال إلى رافعة سياسية، ولم يؤد إلى التقدم على طريق السلام، ولم تتحرر إسرائيل من المسؤولية باعتبارها قوة احتلال. وساهمت الخطة في توسيع نطاق الفوضى في شتى أنحاء القطاع، وتعززت مكانة حماس وأنصار العمل العسكري في الشارع الفلسطيني. ولأنها خطة أحادية الجانب تمكنت "حماس" من قطف الثمرة وادعت أنها وأنصار الكفاح المسلح هم من أنضجها. وقالوا إن الضربات العسكرية الموجعة هي التي أجبرت شارون على الانسحاب من القطاع، ووجدت حماس من صدق وتبنى مقولتها.

- أيا تكن نوايا شارون فإن تنفيذ "الخطة" خلق واقعا جديدا في الوضع الفلسطيني. ولا خلاف على أن إزالة

المستوطنات والانسحاب من القطاع يشكل مكسبا أدى إلى تحرر جزء من الأرض، وخفف معاناة أكثر من مليون و٣٠٠ ألف فلسطيني من قهر الاحتلال. وسقطت القدسية عن الاستيطان والمستوطنين. وتكرست سابقة مهمة في النزاع لم تتحقق في المفاوضات. وقدمت "الخطة" نموذجا عمليا جديدا لحل النزاع حول قضايا الحل النهائي خاصة الاستيطان والحدود والمعابر.

- إلى ذلك، يجب التنبه لعدم الوقوع في أسر المبالغة والتطيّر في قراءة "خطة" شارون. فالمبالغة والتطرف يمينا أو يسارا يقود إلى رسم توجهات خيالية تلحق أضرارا فادحة بالمصالح العليا. واعتقاد بعض قوى المعارضة الفلسطينية أنصار العمل العسكري أن نموذج غزة قابل للتكرار في الضفة أو في أجزاء منها في عهد شارون واحدة من هذه التوجهات الخيالية. صحيح أن "الخطة" سابقة مهمة، لكن يخطئ من يعتقد أن لها وظيفة مباشرة، وأهميتها تبرز تبوؤ اليسار سدة الحكم. ومن الآن وحتى ذلك التاريخ سيعمل ورثة شارون على خلق حقائق جديدة يصعب إزالتها وتمنع تكرار السابقة. أخطرها بناء الجدار ورسم حدود إسرائيل مع الفلسطينيين وضم مساحات جديدة من الضفة وتنشيط الاستيطان في محيط القدس ومنطقة الأغوار.

- شكّل موقف الرئيس الأميركي جورج بوش وأركانه على امتداد العام ٢٠٠٥ عقبة حقيقية في طريق نجاح أبو مازن في انجاز برنامجه. وظل بوش وأركانه على مواقفهم التي تدعم دون تحفظ سياسة شارون وتساند إسرائيل ظالمة أو مظلومة وتتبنى توجهات القوى الإسرائيلية المتطرفة. صحيح أن الرئيس بوش أخذ في بداية ولايته الثانية، وبعد رحيل عرفات، جملة مواقف ايجابية منها: أعاد العلاقة والاتصالات مع السلطة الفلسطينية، وفتح أبواب البيت الأبيض أمام عباس، وتمسك بـ"خريطة الطريق" .. الخ لكن هذه المواقف الموضوعية لم تشق طريقها للحياة وتوقف الحديث فيها لصالح توجهات إسرائيل. وتبنت إدارة بوش تعديلات شارون الـ ١٤ على "خريطة الطريق"، وقدمت ضمانات خطية تنص على حق إسرائيل بضم التجمعات الاستيطانية الكبيرة، وعدم العودة إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، ورفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين. وحلت "خطة الانفصال" عمليا محل "خريطة الطريق"، برضا أميركي. ومن الواضح أن من لم يتحرك لإرغام شارون على التعامل مع عباس المعروف بواقعيته كشريك في صنع السلام، وتراجع عن تنفيذ رؤيته وأجّل تنفيذها حتى نهاية ولايته الرئاسية الثانية للولايات المتحدة عام ٢٠٠٨، ولم يتدخل لوقف بناء الجدار .. الخ لا يمكن لأكثر الناس تفاؤلا أن يتوقعوا منه أن يغيّر نهجه، وأن يتعهد بإلزام شارون العودة إلى "خريطة الطريق" واستكمال الانسحاب من قطاع غزة بانسحاب من الضفة الغربية، وإعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في القدس المحتلة، واستئناف المفاوضات حول قضايا الحل النهائي .. الخ.

- إذا كان لا يزال ممكنا حل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي على أساس دولتين، فلسطينية وإسرائيلية، فالتفكير الواقعي السليم يجب أن ينصب حول كيفية تحويل نتائج "خطة الانفصال" والإخلاء و"الانسحاب" التي نفذها شارون إلى عامل يقرب الطرفين من هذا الحل، وليس الهروب إلى الأمام نحو فكرة الدولة الثنائية القومية، أو إلى الخلف نحو فكرة حل السلطة والعودة إلى وضعية الاحتلال الكامل. وفي جميع الحالات لا أفق للحديث عن استئناف الاتصالات والمفاوضات، أو تنفيذ أية خطوة فصل جديدة في الضفة الغربية، لا أحادية الجانب ولا بالتفاهم مع السلطة الفلسطينية قبل انتهاء الانتخابات الإسرائيلية القادمة في آذار عام ٢٠٠٦، كحد أدنى، وحتما سوف يبقى

الوضع معلقا ريثما يتم تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة.

نظن أن العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية في العام ٢٠٠٦ سوف تتأثر بصورة مباشرة بالأحداث والتطورات السياسية والحزبية والأمنية المتوقعة على أرض فلسطين التاريخية وفي المنطقة، منها الانتخابات البرلمانية الفلسطينية والإسرائيلية، وتطور التحقيق الدولي في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري وتطور النزاع حول ملف إيران النووي.

٢- رؤية شارون لدولة فلسطينية انتقالية أو ذات حدود مؤقتة

خلق الانسحاب من غزة وتفكيك المستوطنات أطروحة أن أريئيل شارون تحوّل إلى شخص آخر، إلى "شارون جديد" [**ينبغي التذكير بأنه منذ إعلان شارون عن "قبوله" لرؤية الرئيس الأميركي جورج بوش لحل النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني المعتمدة على مبدأ الدولتين، ثمة انشغال غير مسبوق في إسرائيل وخارجها بما اصطلح على توصيفه بـ"صورة شارون الجديدة"، مقارنة بصورته "القديمة" التي ارتسم وفقًا لها باعتباره من أشدّ الأعداء الألدّاء لفكرة قيام دولة عربية أخرى بين النهر والبحر وبكونه "المبتكر" لمفهوم "الأردن هو الدولة الفلسطينية"**] لكن هذا لم يكن سوى خداع بصري، حسبما يمكن الاستشفاف من خطاباته وتصريحاته وتحركاته، وحسبما يؤكد العديد من المعلقين والمحللين.

فقد بقي شارون الرجل الذي كان، المؤمن بالقوة، وليس السياسي الذي اكتشف فجأة نور السلام. لم يؤمن شارون بالسلام مع الفلسطينيين، في الأساس لأنه لم يفلح أبداً في الوثوق بالفلسطينيين. لقد بقي مع مبادئ الخريطة التي أكثر مِن عرضها على ضيوفه عندما كان يأخذهم في جولات إلى المناطق الفلسطينية.

وكانت فكرته هي أن يضم إلى إسرائيل مناطق واسعة قدر الإمكان على طول الخط الأخضر وغور الأردن، وتركيز السكان الفلسطينيين في جيوب معزولة عن بعضها، أو متصلة بشريط أرضي ضيق. وكانت غزة الجيب الأول الذي أقامه. وثمة من يعتقد أن التغير الأساسي في موقفه لم يتجلَّ في الإقرار بوجوب تقسيم أرض إسرائيل، وإنما باستعداده لتسمية الجيوب الفلسطينية باسم "دولة".

وكان هذا هو الثمن الذي اضطّر لدفعه مقابل الدعم الجارف، غير المحدود تقريباً، من جانب الرئيس الأميركي جورج بوش.

والحدود الدائمة التي أراد شارون وضعها تستدعي تفكيك عدد من المستوطنات التي أقيمت مع مرور السنين في الضفة، وبعضها خلافاً لخريطته. والخريطة لم تكن تفترض تفكيك المستوطنات في غزة، ولذلك فإن شارون السياسي ليس بالفعل مَن أمر بتفكيكها، وإنما شارون العسكري، الذي أبدى تقديره ذات مرة بأن ثمن محاربة الإرهاب باهظ. فإبعاد المستوطنين عبّر عن المقاربة الأساسية لديفيد بن غوريون الذاهبة إلى أن الإنسان رماد والدولة هي كل شيء.

ولقد عبّر عن رؤية شارون هذه القائم بأعماله وأعمال رئيس الحكومة، إيهود أولمرت، في خطابه أمام مؤتمر هرتسليا السادس حول ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي الذي انعقد في الفترة بين ٢١ و٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٦، وذلك في آخر أيام المؤتمر، حيث أكدّ أن الخطوة الأكثر أهمية ودراماتيكية التي تنتصب أمام إسرائيل هي "رسم الحدود الدائمة لدولة إسرائيل من أجل ضمان الأغلبية اليهودية في الدولة".

وأضاف أولمرت: "زئيف جابوتنسكي وصف بأسلوبه اللاذع أهمية الأغلبية اليهودية، حيث قال: "اصطلاح

(دولة اليهود) واضح بالتأكيد: فهو يعني أغلبية يهودية. بذلك بدأت الصهيونية، وفيه أساس وجودها، وسوف تستمر بالعمل على هذا الأساس إلى أن تتحقق أو أن تندثر.

"إن وجود أغلبية يهودية في دولة إسرائيل لا يستوي مع استمرار السيطرة على السكان الفلسطينيين في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وغزة. نحن نتمسك بإصرار بالحق التاريخي لشعب إسرائيل في أرض إسرائيل بأكملها. إن كل تلة في السامرة وكل وهد في يهودا جزء من وطننا التاريخي. نحن لا ننسى ذلك ولو للحظة واحدة. مع ذلك فإن الاختيار بين الرغبة في تمكين كل يهودي من السكن في أي مكان أو جزء من أرض إسرائيل، وبين وجود وبقاء دولة إسرائيل كدولة يهودية، يستوجب التنازل عن أجزاء من أرض إسرائيل. هذا ليس تنازلاً عن الفكرة الصهيونية، وإنما هو التجسيد الجوهري لهدف الصهيونية المتمثل في ضمان وجود دولة يهودية وديمقراطية في أرض إسرائيل. لذلك، وحتى نضمن وجود البيت القومي اليهودي، نحن لا نستطيع مواصلة السيطرة على المناطق التي تعيش فيها غالبية السكان الفلسطينيين. علينا أن نبلور في أقرب وقت ممكن خطاً حدودياً واضحاً يعكس الواقع الديمغرافي الذي نشأ على الأرض. سوف تحتفظ إسرائيل بالمناطق الأمنية وبكتل الاستيطان اليهودية والأماكن التي توجد لها أهمية قومية عليا للشعب اليهودي وفي طليعتها القدس الموحدة تحت سيادة إسرائيل. لا وجود لدولة يهودية دون أن تكون القدس العاصمة في قلبها".

وشدّد أولمرت: "ذلك هو الطريق الذي أعلنه رئيس الوزراء أريئيل شارون منذ سنوات خلت. ونحن الذين شاركناه في رسم هذا الطريق، تداعينا للعمل معاً من أجل إقامة الحركة السياسية الجديدة القادرة على تحقيق رؤيته هذه خلال السنوات القريبة وعلى السير بإسرائيل قدماً.

"إن وجود دولتين قوميتين، يهودية وفلسطينية، هو الحل الأمثل الذي يلبي التطلعات الوطنية لكلا الشعبين، بما في ذلك مسألة اللاجئين الذين سيتم استيعابهم في الدولة الفلسطينية فقط. لن نسمح بعودة (دخول) لاجئين فلسطينيين إلى دولة إسرائيل. هذا هو موقفنا الواضح المدعوم بموقف أميركي قاطع عبّر عن نفسه في رسالة رئيس الولايات المتحدة إلى رئيس الوزراء في نيسان ٢٠٠٤.

"إن السبيل الوحيد للوصول إلى ذلك هو التطبيق الكامل لـ"خريطة الطريق" ولرؤية الرئيس (جورج) بوش التي أعلن عنها في حزيران ٢٠٠٢.

"ترتكز خريطة الطريق إلى فكرة بسيطة وعادلة: إذا استطاع الفلسطينيون نبذ طريق الإرهاب والكفّ عن حربهم ضد مواطني إسرائيل، فإنهم سيتمكنون من الحصول على استقلال وطني في دولة فلسطينية ضمن حدود مؤقتة وذلك قبل أن تتم تسوية كل المسائل المعقدة المرتبطة بالتسوية الدائمة. جميع هذه المسائل ستحل لاحقاً في المفاوضات بين الدولتين، بالطريقة التي تتبعها الدول في تسوية الخلافات فيما بينها".

ووفق عوزي بنزيمان وأوري أفنيري، المتخصصين المخضرمين في الشارونيات، فإن النظر إلى خطوات شارون على مدى حياته يبين أنه لم يتغير حتى ولو تغيرا طفيفا. إنه مصرّ على وجهة نظره الأساسية، وما فعله لم يكن سوى تغيير شعاراته لتتلاءم مع العصر والظروف المتغيّرة. برنامجه الأصلي بقي على ما كان عليه منذ البداية.

وترتكز وجهة نظره على عنصرية مجردة، على غرار القرن التاسع عشر، والتي تقول: شعبنا أسمى من كل الشعوب

الأخرى، كل سائر الشعوب منحطة. حقوق شعبنا مقدسة، ولا تتمتع الشعوب الأخرى بأي حقوق. القواعد الأخلاقية تنطبق على العلاقات الداخلية فيما بيننا فقط، ولا تنطبق على علاقتنا بالآخرين.

وجهة النظر هذه سادت في "كفار ملال" (المستوطنة التي عاش شارون طفولته فيها) منذ طفولته، كما سادت في العالم كله. لقد رضعها مع حليب أمه. وقد تعززت في إسرائيل بعد الكارثة (الهولوكوست). والمعتقد بأن "العالم بأسره ضدنا" يضرب جذورا عميقة في الإدراك الوطني الإسرائيلي، وهو ينطبق على العرب بشكل خاص.

يتبلور الهدف وفقا لهذه القاعدة الأخلاقية في ما يلي: إقامة دولة يهودية كبيرة قدر الإمكان، "نظيفة" من غير اليهود. هذا يؤدي إلى الاستنتاج بأنه من الواجب إتمام التطهير العرقي الذي بدأه بن غوريون في حرب عام ١٩٤٨، حيث طُرد نصف الفلسطينيين من بيوتهم ومن أراضيهم. لقد بدأت حياة شارون المهنية في تلك الأيام، حين تم تعيينه قائدا للفرقة رقم ١٠١، التي كانت تهدف عملياتها الإجرامية عبر الحدود بالأساس إلى منع تسلل المهجّرين الذين يحاولون العودة إلى قراهم.

إلا أن شارون كان على قناعة في مرحلة مبكرة بأن تطهيرا عرقيا آخر لن يكون عمليا في المستقبل المنظور (إلا إذا وقع حدث دولي غير متوقع يمكن له أن يغيّر الظروف تماما).

بانعدام وجود مثل هذا الخيار، آمن شارون بأنه يجب ضم كافة الأراضي بين البحر والنهر التي لا يكتظ فيها سكان فلسطينيون. منذ عشرات السنين وضع خريطة، أطلع عليها شخصيات محلية ودولية بتفاخر، لكي يكتسب لها التأييد.

وفق هذه الخريطة، تقوم إسرائيل بضم الأراضي الواقعة على امتداد الخط الأخضر وغور الأردن بأكمله، ومن ضمنها "غاف هِهار" (وهو مصطلح محبب إلى قلبه كثيرا ويعني "قمة الجبل"). وستقوم أيضا بضم بضعة قطاعات واسعة لتتمكن من وصل غور الأردن بالبحر. أقام شارون، في كل هذه المناطق المعدة للضم، شبكة كثيفة من المستوطنات. كان هذا مشروعه الرئيسي في السنوات الثلاثين الأخيرة، في إطار كافة المناصب التي تقلدها- وزير الزراعة، وزير الصناعة والتجارة، وزير الدفاع، وزير الإسكان، وزير الخارجية، وزير البنى التحتية ورئيس الحكومة، وهذا العمل المحموم مستمر في هذه اللحظة أيضا.

لقد عقد شارون العزم على تسليم المناطق الفلسطينية التي يكتظ فيها السكان الفلسطينيون إلى سلطة فلسطينية. وقد قرر بحزم إخراج كل المستوطنات منها، التي أقيمت هناك دون تفكير جدي. بهذه الطريقة تنشأ ثمانية أو تسعة قطاعات فلسطينية، معزول أحدها عن الآخر، حيث يكون كل قطاع مطوّق بالمستوطنات وبمنشآت الجيش. لم يكن يهمه لو سميت هذه المناطق "دولة فلسطينية". استخدامه لهذا المصطلح، في السنوات الأخيرة، هو مثال على قدرته على التكيّف مع المتغيرات، من الناحية الخارجية وبشكل كلامي فقط.

قطاع غزة هو أحد هذه القطاعات. هذا هو المعنى الحقيقي لإزالة المستوطنات وانسحاب الجيش من هناك. كان من المزمع أن تكون هذه المرحلة الأولى من تحقيق الخريطة: هذه المنطقة الصغيرة بمن فيها من مليون وربع المليون ساكن، تم تسليمها إلى الفلسطينيين. قوى الجيش تطوّقها من البر والبحر والجو من كل الجهات تقريبا. إن بقاء سكانها منوط كل الوقت بمكارم إسرائيل. إسرائيل تسيطر على كافة المداخل والمخارج (فيما عدا معبر رفح، الذي تسيطر إسرائيل عليه عن بعد). يمكنها قطع تزويد الكهرباء والماء في أية لحظة. هذا هو الوضع الذي كان في نية

شارون خلقه في الخليل، رام الله، نابلس، جنين وغيرها.

٢-١ مواصلة البناء الاستيطاني وتوسيع البؤر الاستيطانية

تؤكد الرؤية السالفة أن إسرائيل واصلت في العام ٢٠٠٥ البناء الاستيطاني وتوسيع البؤر الاستيطانية العشوائية في الضفة الغربية، حتى حسب البيان التلخيصي لحركة "سلام الآن" الإسرائيلية.

ويمكن في هذا الشأن الإشارة إلى الوقائع التالية:

(*) عقدت "سلام الآن"، وهي الحركة الإسرائيلية التي تتعقب التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية، مؤتمرا صحافياً في ٦/ ٢/ ٢٠٠٦ عرضت فيه تقريرها حول التوسع الاستيطاني للعام ٢٠٠٥.

وفيما أكدت "سلام الآن" استمرار اتساع هذه البؤر أفادت بأنه لم يتم إضافة بؤر استيطانية جديدة في العام الماضي. وقال معد التقرير درور إتيكس، وهو أحد أبرز نشطاء "سلام الآن"، إن جميع البؤر الاستيطانية أقيمت بمساعدة ودعم الحكومة الإسرائيلية ومؤسساتها.

وأضاف "لا يمكن لهذه البؤر أن تقوم من دون دعم أجهزة الدولة".

وتبين من تقرير "سلام الآن" أن هناك ١٠٢ بؤرة استيطانية منتشرة في أنحاء الضفة الغربية.

وقد تم إنشاء ٥٢ بؤرة استيطانية بعد تولي أريئيل شارون رئاسة الوزراء في إسرائيل للمرة الأولى في آذار ٢٠٠١.

وأفادت حركة "سلام الآن" بأن هناك ٣٣ بؤرة استيطانية يتم إنشاء مبان ثابتة فيها.

وأضافت الحركة أن العام ٢٠٠٥ شهد حركة بناء واسعة النطاق في المستوطنات في أنحاء الضفة وذلك في موازاة تنفيذ الحكومة الإسرائيلية لخطة فك الارتباط التي جرى خلالها إخلاء المستوطنات في قطاع غزة وإخلاء أربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية.

رغم ذلك فقد ارتفع عدد المستوطنين بعشرة آلاف خلال هذا العام مقابل إخلاء قرابة تسعة آلاف مستوطن من قطاع غزة وشمال الضفة.

وبلغ عدد المستوطنين في ١٢١ مستوطنة منتشرة في الضفة الغربية ٢٥٣٧٤٨ مستوطنًا.

من جهة ثانية أفادت معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية بأنه في منتصف العام الماضي تم البدء في بناء ١٠٩٧ وحدة سكنية جديدة في المستوطنات مقابل البدء في بناء ٨٦٠ وحدة سكنية في منتصف العام ٢٠٠٤.

وأضافت معطيات دائرة الإحصاء أنه في منتصف العام ٢٠٠٥ كان العمل جاريًا في بناء ٤٢٠٧ وحدات سكنية مقابل ٣٩٨٤ في الفترة ذاتها من العام ٢٠٠٤.

الجدير بالذكر أن إسرائيل كانت قد أعلنت مرارا وتكرارا وخصوصا على لسان رئيس الوزراء شارون بأنها ملتزمة بخطة "خريطة الطريق" التي بادر إليها الرئيس الأميركي جورج بوش. وتقضي الخطة الأميركية بوقف كافة أشكال توسيع المستوطنات في المرحلة الحالية من الخطة مقابل وقف الفلسطينيين لكافة أشكال العنف والعمليات المسلحة ضد الأهداف الإسرائيلية.

وحث المسؤولون الأميركيون وعلى رأسهم بوش ووزيرة الخارجية كوندوليسا رايس إسرائيل على وقف التوسع

الاستيطاني خصوصا بعدما كشفت صحف إسرائيلية النقاب عن مخططات بناء آلاف الوحدات السكنية الجديدة في مستوطنات بالضفة.

وكشفت صحيفتا "هآرتس" و"معاريف" عن مخطط أعدته السلطات الإسرائيلية لبناء نحو ٣٥٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة معاليه أدوميم يربط المستوطنة مع القدس الشرقية الأمر الذي يؤدي إلى قطع التواصل الجغرافي بين شمال الضفة وجنوبها وعزل القدس الشرقية عن محيطها الفلسطيني.

ويقضي مخطط آخر ببناء آلاف الوحدات السكنية في مستوطنة أريئيل الواقعة جنوب مدينة نابلس في عمق الضفة الغربية.

وكانت حركة "بتسيلم" الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة قد نشرت مؤخرا تقريرا جاء فيه أن مسار الجدار العازل الذي تبنيه إسرائيل في الضفة يهدف إلى توسيع المستوطنات القائمة الآن.

وبحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية فان وزارة الإسكان الإسرائيلية نشرت في العام ٢٠٠٥ مناقصات لبناء ١١٨٤ وحدة سكنية جديدة في المستوطنات.

ولفتت "سلام الآن" إلى أن ارتفاعا قد طرأ على عدد الوحدات السكنية في مرحلة البناء في المستوطنات.

وأضافت الحركة أن غالبية ورش البناء تجري في مستوطنات كبيرة في الضفة الغربية وتقع غرب الجدار العازل بينها مستوطنات بيتار عيليت ومورديعين عيليت وألفي منشيه ومعاليه أدوميم وجميعها في محيط القدس الشرقية وغرب مدينة رام الله.

وتطرق تقرير "سلام الآن" إلى أعمال بناء لم تصادق عليها دائرة التنظيم والبناء الإسرائيلية في مستوطنة موديعين عيليت.

وأكدت الحركة أن أعمال البناء هذه تجري على أراضي المواطنين الفلسطينيين من قرية بلعين التي اشتهرت خلال العام الأخير بالمظاهرات الأسبوعية المناهضة للجدار في أراضيها.

وقدم سكان القرية الفلسطينية التماسا إلى المحكمة العليا الإسرائيلية طالبوا فيه بتغيير مسار الجدار بشكل يبتعد عن أراضيهم. وصادر الجيش الإسرائيلي قرابة ٢٣٠٠ دونم من أراضي سكان بلعين.

وقال المحامي ميخائيل سفاراد، الذي يمثل سكان بلعين في الالتماس، إنه "كنا نعتقد انه تجري أعمال بناء في أراضي بلعين لكننا فوجئنا بأنه يجري بناء بيوت للمستوطنين في هذه الأراضي".

من جهة ثانية تواصل السلطات الإسرائيلية أعمال شق شوارع وتحسين شوارع أخرى توصل إلى المستوطنات.

وشدد الناشط في "سلام الآن"، درور إتيكس، على أن حكومة إسرائيل لا تقوم بمهامها المتعلقة بفرض القانون وضبط النظام حيال المستوطنين في الأراضي الفلسطينية.

وأضاف أن هذه الممارسات من جانب حكومة إسرائيل تدفع "سلام الآن" إلى الالتماس إلى المحكمة العليا الإسرائيلية ضد أعمال بناء عينية لإرغام السلطات على فرض القانون.

من جانبها ما زالت الحكومة الإسرائيلية تماطل في تنفيذ تقرير البؤر الاستيطانية الذي أعدته المسؤولة السابقة في النيابة العامة الإسرائيلية المحامية طاليا ساسون ويقضي بوجوب هدم وإخلاء البؤر الاستيطانية البالغ عددها بحسب

هذا التقرير ١٢٠ بؤرة.

وكان شارون قد كلف ساسون بإعداد التقرير بعد ضغوط مارستها الإدارة الأميركية وقدمت ساسون تقريرها في آذار ٢٠٠٥.

لكن شارون امتنع عن تنفيذ توصيات التقرير وأحاله إلى لجنة وزارية تترأسها وزيرة الخارجية الحالية تسيبي ليفني، وكان يفترض أن تقدم توصياتها قبل شهور عديدة لكنها لم تفعل ذلك حتى الآن، فيما تنشغل إسرائيل حاليا بالانتخابات العامة وتصرف أنظار الرأي العام إلى "مخاطر" فوز حركة حماس في الانتخابات العامة الفلسطينية.

(*) في آذار ٢٠٠٥ ظهر في إسرائيل التقرير الرسمي الذي أعدته لجنة خاصة أوصى بإقامتها رئيس الحكومة أريئيل شارون، حول البؤر الاستيطانية (المستوطنات العشوائية)، برئاسة طاليا ساسون. وقد نسفت استنتاجاته تقارير حكومية سابقة كانت تصر عليها حكومتا شارون في السنوات الأخيرة.

وأكد التقرير وجود ١٢٠ بؤرة استيطانية "عشوائية"، لم تقم بقرار من سلطات الاحتلال في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية.

والعدد الذي يؤكده التقرير ليس جديدا، بل إن حركة "سلام الآن" الإسرائيلية تعلنه منذ سنوات، وفي أحيان مختلفة وصل عدد هذه البؤر إلى أكثر من ذلك، إلا أن رئيس الحكومة شارون كان يصر بشكل دائم على تقديم تقارير تدعي وجود ٢٣ بؤرة استيطانية فقط، حتى أنه قدم تقارير كهذه للإدارة الأميركية، في إطار خطة "خريطة الطريق" التي تقضي بهدم وإزالة هذه البؤر. وقالت مصادر إسرائيلية في حينه أن الإدارة الأميركية كانت تميل لقبول تقارير حركة "سلام الآن"، وليس تقارير شارون في هذا المجال.

وعلى الرغم من أن جميع أشكال الاستيطان تعتبر بموجب القانون الدولي غير شرعية كونها أقيمت على أراض محتلة، إلا أن حكومات إسرائيل تعتبر هذه البؤر الاستيطانية فقط أنها غير شرعية. ومن المفارقات الكبيرة أن من اكبر مشجعي إقامة هذه البؤر منذ سنوات الثمانين، وبشكل خاص في سنوات التسعين، كان أريئيل شارون نفسه، حين كان في المعارضة، وأيضا حين تولى مناصب وزارية في حكومات الليكود. وفي منتصف سنوات التسعين شجع شارون المستوطنين على احتلال قمم التلال والهضاب في الضفة الغربية، لفرض وقائع ميدانية قبل التوصل إلى أي اتفاق مع القيادة الفلسطينية.

ويؤكد التقرير الرسمي ما كان معروفا، وهو أن جميع المؤسسات الإسرائيلية ووزاراتها شاركت في تمويل ما تعتبره إسرائيل، أيضا، استيطانا غير قانوني. ويكشف التقرير الذي يمتد على ٣٠٠ صفحة، وجود طريقة ثابتة ورسمية لتزويد الخدمات والصيانة لهذه المواقع التي لم تصادق الحكومة على إقامتها. وحسب التقرير فإن الكثير من الجهات متورطة في إقامة هذه المواقع، وهذا يشمل وزارة الدفاع والجيش الإسرائيلي وما يسمى بـ "الإدارة المدنية"، وشرطة الاحتلال، ووزارات البنى التحتية والمعارف والصناعة والتجارة والمالية وغيرها.

ويؤكد التقرير أن كل المسؤولين في هذه الوزارات والمؤسسات، بدءا من الوزير وحتى أصغر موظف، تجاهلوا خرق القانون من قبل المستوطنين الذين استولوا على أراض يملكها فلسطينيون وأراض تعتبرها سلطات الاحتلال "أراضي دولة"!. وتم خلال هذه الفترة إقامة ١٢٠ بؤرة استيطانية، كانت ترمي إلى أن تكون إما مستوطنات جديدة مستقلة،

أو أن تكون أحياء جديدة لمستوطنات تبعد عنها بضعة كيلومترات.

وحسب التقرير فقد كان المستشار القانوني السابق للحكومة الإسرائيلية، إلياكيم روبنشطاين، وكذلك المستشار الحالي، ميني مزوز، قد أمرا الوزارات بوقف تحويل الميزانيات إلى "المستوطنات غير القانونية". لكن طريقة إقامة ودعم هذه المواقع تواصلت، وتم تمويل شراء ونقل مبان جاهزة وربطها بشبكات الماء والكهرباء وإقامة رياض للأطفال وغيرها.

كما يؤكد التقرير أنه على الرغم من مطالبة سلطات القانون المتكررة بوقف هذا العمل إلا أن غالبية الوزراء واصلوا الاستخفاف بالأوامر وأتاحوا للجهات المهنية الخاضعة لهم تمويل قرارات غير قانونية من خلال استغلال الثغرات الإدارية والقانونية. ويكشف التقرير طريقة لتمويل بناء المستوطنات غير القانونية بوسائل مزدوجة.

بقي أن نذكر أن غالبية مستوطنات الضفة الغربية التي تعتبرها إسرائيل "قانونية" بدأت تظهر في حينه بهذه الطريقة "العشوائية".

٢-٢ الجدار

أكدت أعمال مواصلة بناء جدار الفصل، الذي تقيمه إسرائيل على أراضي الضفة الغربية المحتلة، أن المعايير المركزية التي رافقت تحديد مساره، هدفها توسيع المستوطنات الإسرائيلية.

وقال أحدث تقرير مشترك صادر عن منظمة "بتسيلم" وجمعية "بمكوم"، يوم ٢١ شباط ٢٠٠٦، أن هذه المعايير ساهمت في تفاقم حجم المعاناة التي يواجهها سكان القرى الفلسطينية المتاخمة لتلك المستوطنات. وطالب بوقف كافة أعمال البناء المخططة لإقامة مقاطع أخرى من الجدار وهدم ما تم إنشاؤه خارج الخط الأخضر.

وفي مؤتمر صحافي عقد تحت شعار "مسار العائق يهدف إلى توسيع المستوطنات" قال مركز قسم التخطيط في جمعية "بمكوم"، ألون كوهين ليفشيتس، إنه خلافا لادعاء إسرائيل بأن تحديد مسار العائق جاء وفق معايير أمنية فقط، يوضح التقرير بأن المعايير الحقيقية لتحديد المسار "لم تكن أمنية فقط وإنما تدمج بين مصالح رأسمالية وسلطوية واستيطانية". وقال مدير الأبحاث في منظمة "بتسيلم"، يحزقيل لاين، إن معايير الأمن لم تطرح في رأس سلم أولويات أصحاب القرار.

ويتضح من التقرير أن المعايير الأمنية كانت هامشية في كثير من المناطق، بل وفي مناطق عدة حيث تناقض المعيار الأمني مع معيار توسيع الاستيطان حيث اختار المخططون ضم الأراضي المستهدفة لتوسيع المستوطنات حتى لو كان الثمن المساس بالأمن.

وأضافت "بتسيلم" و"بمكوم" أن كشف المركبات التخطيطية لمسار الجدار تبين كيف تم نقل مناطق واسعة في الضفة الغربية من ملكية لأخرى. وقال المتحدثان إن اخذ مخططات توسيع المستوطنات بالاعتبار أدى إلى مضاعفة المساس بحقوق سكان القرى الفلسطينية المتاخمة للمستوطنات. وأضافا: "إذا تبين أن هناك حاجة لإقامة عائق مادي فيجب إقامته على الخط الأخضر أو داخل إسرائيل". وطالبا بإعادة الأراضي الفلسطينية المصادرة لأصحابها وإلغاء الأمر الذي يعتبر منطقة الخط الفاصل منطقة عسكرية مغلقة وإلغاء كافة مخططات توسيع المستوطنات في الضفة الغربية

حتى تلك التي شرعت السلطات بتنفيذها.

وسبق لمنظمة "بتسيلم" (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة)، أن أكدّت في تقرير صادر عنها (أيلول ٢٠٠٥)، أن مسار الجدار الفاصل في صيغته المعدلة يحيط بـ ٥٥ مستوطنة (يشمل ١٢ مستوطنة في شرقي القدس) بطريقة تفصلها عن باقي الضفة الغربية، وهو يولد تواصلاً على الأرض بينها وبين الأراضي الإسرائيلية. وأضافت أن معاينة المقاطع ذات الصلة في خرائط مسار الجدار الفاصل تظهر أنه في معظم الحالات تم تحديد مسار الجدار الفاصل على بعد مئات الأمتار وحتى آلاف الأمتار من آخر البيوت في كل مستوطنة. كما أن مسار الجدار الفاصل الذي يحيط بالمستوطنات الـ ١٢، التي تم فحصها في إطار هذا التقرير، يتابع بهذا الشكل أو ذاك حدود كل خريطة هيكلية لهذه المستوطنات، بطريقة لا يمكن معها إنكار الصلة بينهما. وبكلمات أخرى، وعلى النقيض من الصورة البادية من موقف الدولة الإسرائيلية في المنتديات المختلفة، فإن خطط توسيع المستوطنات كانت تشكل اعتباراً ملحوظاً وسائداً جداً في عملية التخطيط لمسار الجدار الفاصل.

تجدر الإشارة إلى أنه في بعض الحالات المعدودة، وفي إطار تعاطيها مع الالتماسات المقدمة إلى محكمة العدل العليا، اضطرت الدولة الإسرائيلية إلى الاعتراف أنه في مقاطع معينة من مسار الجدار الفاصل، أُخذت في الحساب فعلاً مخططات التوسيع للمستوطنات. ومع هذا، وعلى الرغم من هذه الاعترافات، ما تزال المبررات الأساسية لمسار الجدار الفاصل وانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة به، تتم صياغتها بمصطلحات الاعتبارات الأمنية الصرفة، أي منع الدخول إلى إسرائيل وأخذ الاعتبارات العسكرية الإجرائية في الحسبان.

وإن أقوال الكولونيل داني تيرزا، المسؤول عن تخطيط الجدار الفاصل في مديرية خط التماس، في المقابلة التلفزيونية التي بُثت في حزيران ٢٠٠٥، في إطار الفيلم الوثائقي مع مخرج الفيلم حاييم يافين، تجسد جيداً الخط الدعائي لإسرائيل فيما يتعلق بمسار الجدار الفاصل. ورداً على السؤال الذي طرحه يافين، لماذا لم يتم نصب الجدار الفاصل فوق الخط الأخضر أو على الأقل بصورة أقرب إلى الخط الأخضر، أجاب تيرزا أنه بهذا "قد يُشكَّل خطراً فورياً على سكان إسرائيل. وعندما نتحدث عن الحقوق، فإن الحق في الحياة أقوى من الحق في الوصول إلى الأراضي الزراعية". ورداً على السؤال فيما إذا كان مسار الجدار الفاصل قد تحدد من أجل سلب الأراضي من الفلسطينيين، والتمكين من إقامة مستوطنات جديدة، أجاب تيرزا: "لم آخذ الأرض. الأرض لهم [أي للفلسطينيين] وهم يصلون إلى هذه الأرض وسوف يستمرون في الوصول إلى هذه الأرض. لم نسلب حتى متراً واحداً. إن الأرض ما تزال بملكية الأشخاص، وفي الوقت المناسب، عندما تتغير الأحوال، ستعود الأرض إلى أصحابها. الجدار لا يعطي سنتمترا واحداً للمستوطنات. يتم تخصيص المساحات المخصصة للمستوطنات عن طريق جهات أخرى على ما يبدو، وفي أماكن أخرى، وليس من خلال مسار الجدار الفاصل. توجد لدي مهمة: مطلوب مني منع دخول المخربين".

وينبع عدم استعداد إسرائيل للاعتراف بصورة تامة بأن خطط توسيع الكثير من المستوطنات كانت تشكل اعتباراً مركزياً في تحديد مسار الجدار الفاصل، ضمن أشياء أخرى، من التناقضات الجوهرية القائمة بين هذا الاعتبار وبين المكونات المختلفة الخاصة بالحوار الأمني. وفي مقدمة ذلك أن الاعتراف بوجود هذا الاعتبار يسحب إلى حد كبير الإدعاء بخصوص الوجود المؤقت للجدار الفاصل، وهو أحد المكونات الأساسية في الحوار الأمني.

٢-٣ "إسرائيل تضم غور الأردن من الناحية الفعلية"

اتبعت إسرائيل في القطاع الشرقي من الضفة الغربية سياسة من التقييدات الشديدة على الحركة والتنقل، تقتصر على السكان الفلسطينيين، وهي سياسة تضم هذه المنطقة من الناحية الفعلية إلى إسرائيل. هذا ما يتضح من التحقيق الذي أجرته منظمة "بتسيلم" (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة). وفي العموم، يحظر الجيش الإسرائيلي دخول الفلسطينيين إلى غور الأردن، ويتيح فقط للفلسطينيين المسجلين كمواطنين في الغور الوصول إليه. وأكدت المنظمة أن فصل الغور عن باقي مناطق الضفة الغربية يمس مساً خطيرا بحقوق الإنسان للكثير من السكان الفلسطينيين. ويتم تنفيذ سياسة فصل الأغوار دون اتخاذ قرار بهذا الشأن في الحكومة، وبدون اطلاع الجمهور العريض على ذلك.

يمتد القطاع الشرقي من الضفة الغربية على طول حوالي ١٢٠ كيلومترًا، من منطقة عين جدي على مقربة من البحر الميت في الجنوب، ولغاية الخط الأخضر، جنوبي بيسان شمالاً، بينما يصل عرض هذا القطاع إلى حوالي ١٥ كيلومترًا. ويعيش اليوم فوق هذه المساحة أكثر من ٤٧ ألف فلسطيني، في حوالي عشرين بلدة ثابتة، بما في ذلك مدينة أريحا، وبضعة آلاف في بلدات مؤقتة.

منذ احتلال الضفة الغربية نظرت جميع حكومات إسرائيل إلى هذه المنطقة التي تضم غور الأردن، على أنها "الحدود الشرقية" لإسرائيل، وطمحت إلى ضمها إلى أراضي الدولة. ومن أجل تثبيت قدمها في المنطقة أقامت إسرائيل في الغور، منذ مطلع سنوات السبعينيات، ٢٦ مستوطنة إلى جانب خمسة مواقع للناحل، يعيش فيها اليوم حوالي ٧٥٠٠ مواطن. وعلى مدار السنين تم الإعلان عن الغالبية العظمى من أراضي هذا القطاع على أنها أراض تابعة للدولة، وجرى ضمها إلى مناطق النفوذ التابعة للمجلسين الإقليميين "عرفوت هيردين" و"مجيلوت" اللذين تعمل في إطارهما معظم المستوطنات في المنطقة. وفي إطار اتفاقية أوسلو تم تعريف هذه المنطقة، باستثناء جيب يضم مدينة أريحا والمساحات التي تحيط بها، على أنها مناطق C، التي تسيطر عليها إسرائيل سيطرة تامة. وقد صرح مؤخراً القائم بأعمال رئيس الحكومة، إيهود أولمرت، في مقابلة تلفزيونية بأن غور الأردن سيبقى تحت السيطرة الإسرائيلية في أية تسوية مستقبلية.

أما الجدار الفاصل الشرقي الذي خططت إسرائيل لبنائه على امتداد الحدود الغربية لغور الأردن، فقد أُلغي بسبب الانتقاد الدولي الشديد، وفي أعقاب القرار الصادر عن محكمة العدل العليا في حزيران ٢٠٠٤. ويتضح اليوم أن ما تم منع إسرائيل من تحقيقه بهذه الوسيلة، يتم تطبيقه بطريقة أخرى. وتطبق إسرائيل في غور الأردن سياسة قاسية من التقييد على حركة وتنقل السكان الفلسطينيين. وقد جاءت هذه السياسة لتحل محل الجدار الفاصل المُلغى والمشطوب. إن الوضع الذي أوجده الجيش الإسرائيلي مشابه على وجه التقريب بصورة تامة للوضع السائد في "منطقة التماس" الواقعة بين الجدار الفاصل والخط الأخضر.

من غربي غور الأردن ولغاية شمال البحر الميت أقامت إسرائيل خلال السنوات الأخيرة سبعة حواجز ثابتة، أربعة حواجز منها حول جيب أريحا. خلال العام ٢٠٠٥، شدد الجيش بصورة ملحوظة من التقييدات المفروضة على مرور الفلسطينيين في هذه الحواجز. وفي الرد على توجه بتسيلم، الذي وصل في كانون الثاني ٢٠٠٦، أفاد المتحدث باسم

الجيش الإسرائيلي أن مرور الفلسطينيين عبر هذه الحواجز متاح فقط لسكان غور الأردن على أساس بطاقة الهوية بشرط أن يكون العنوان المسجل في بطاقة الهوية هو إحدى قرى الغور. أما باقي سكان الضفة الغربية، فإنه يُطلب منهم في هذه الحواجز إبراز ترخيص خاص يتم إصداره من قبل الإدارة المدنية. وبدون الترخيص، فإن الجيش الإسرائيلي يتيح المرور فقط في "الحالات الإنسانية". ولا يسري هذا المنع على دخول المواطنين من الضفة الغربية إلى مدينة أريحا، غير أن السفر من أريحا شمالا إلى باقي أجزاء الأغوار محظور على الفلسطينيين، ومن بينهم سكان أريحا أنفسهم، باستثناء حملة التراخيص. "الفلسطينيون الذين يتم إمساكهم في الأغوار بدون ترخيص"، كما يقول المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، "يتم تحويلهم إلى الشرطة".

ويُميز المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي بين "مناطق يهودا والسامرة" (الضفة الغربية) وبين "الأغوار". ويتضح من هذا التمييز أن إسرائيل لا ترى في الأغوار وحدة جغرافية واحدة مع باقي مناطق الضفة الغربية. وقد توجهت بتسيلم إلى المستشار القضائي للجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية من أجل استيضاح التأصيل القانوني لمثل هذا التمييز، وهل تم إصدار أية أوامر عسكرية لترتيب إغلاق مناطق أمام السكان الفلسطينيين واعتقال الفلسطينيين الذين يمكثون في هذه المناطق بدون ترخيص. ولم تحصل على جواب على هذا التوجه.

إن فصل القطاع الشرقي عن باقي الضفة الغربية يمس بصورة قاسية بحقوق الإنسان لفلسطينيين كثيرين. فإن الشارع رقم ٩٠، الذي يشق المنطقة على امتدادها، كان يُستعمل في الماضي شارعاً رئيسيا بين شمالي الضفة الغربية وبين أريحا وجسر اللنبي، والذي يعمل فيه المعبر الوحيد بين الضفة الغربية وبين الأردن وباقي العالم. ومع انطلاقة الانتفاضة حظر الجيش الإسرائيلي سفر السيارات الخصوصية فوق هذا الشارع، غير أنه سمح لسيارات الأجرة والسيارات الخصوصية المزودة بترخيص بالاستمرار في السير فوقه. ومنذ إغلاق الأغوار خلال العام ٢٠٠٥، يتم تحويل مسالك سفر السيارات الخصوصية الفلسطينية إلى شوارع ثانوية، من خلال زيادة تكلفة السفر وإطالة مدته.

الفلسطينيون الذين يسكنون خارج الأغوار، ويمتلكون أراضي زراعية في مجالها، جرى فصلهم عن أراضيهم. وبخصوص هذه المجموعة السكانية، يقول المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي: "لا يوجد إجراء تفصيلي... غير أن مرور هؤلاء متاح، مثل باقي سكان الصفة، على أساس التراخيص... طبقاً للإجراءات المحددة فيما يتعلق بهذا الموضوع". تجدر الإشارة إلى أنه لم يتم مطلقاً نشر هذه الإجراءات. ويتضح من التحقيق الذي أجرته بتسيلم أن الكثير من الفلسطينيين، ونتيجة لإغلاق الأغوار، فقدوا مصادر رزقهم، ممن يعيشون في القرى المحاذية للأغوار والذين اعتاشوا من العمل في الأراضي الزراعية.

يمنع الجيش الإسرائيلي سكان القرى الفلسطينية الواقعة شمالي جيب أريحا من استضافة أقاربهم وأصدقائهم الذين يعيشون خارج الأغوار وفي أريحا. إن تنظيم مناسبة كثيرة المشاركين، مثل حفل الزواج أو الجنازة، صار مهمة شبه مستحيلة. النساء اللاتي تزوجن من رجال يسكنون في الأغوار وانتقلن للعيش معهم في المنطقة دون أن يبدلن البند الخاص بالعنوان في بطاقة الهوية، لا يخرجن من منطقة القرى، خشية منعهن من العودة إلى بيوتهن. وقد توقف الكثير من مزودي الخدمات عن الوصول إلى هذه القرى.

البحر الميت كما هو معروف يُعتبر موقعاً للترفيه والاستجمام. إن الجزء الشمالي الشرقي من البحر الميت موجود في

مساحة الضفة الغربية. غير أن هذه الشواطئ جرى فصلها عن باقي مناطق الضفة، بما في ذلك غور الأردن، ويحظر الجيش الإسرائيلي على الفلسطينيين زيارتها. كما أن البحر الميت يُعتبر مورداً اقتصاديا من الدرجة الأولى، في مجال الصناعات والسياحة، غير أنه بسبب التقييدات التي تفرضها إسرائيل منذ بداية الاحتلال، لم يتم مطلقاً استغلاله من قبل الفلسطينيين.

وفي الختام، فإن طبيعة السياسة التي تطبقها إسرائيل في القطاع الشرقي، إلى جانب تصريحات أصحاب المناصب الرفيعة حول هذه القضية، ترمز إلى أن الدافع من وراء سياسة إسرائيل من الناحية الفعلية ليس أمنيا- عسكريا بل سياسي: ضم هذه المنطقة من الناحية الفعلية لإسرائيل. إن هذا الضم، على غرار الضم الفعلي لمناطق واسعة أخرى تقع غربي الجدار الفاصل، يعتبر خرقاً صارخاً لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

٣. علاقات إسرائيل الخارجية

٣-١ العلاقات الإسرائيلية- الأميركية

في معظم أيام سنة ٢٠٠٥ كانت لإسرائيل "بطاقة حرّة" دبلوماسية، من طرف الولايات المتحدة، بأنه ينبغي مساعدة رئيس الحكومة أريئيل شارون في تحقيق أهدافه في الوقت الذي يخضع فيه لضغوط داخلية وقوية، سلفت الإشارة إليها.

وكان واضحًا أنه بعد فك الارتباط ستعمل الولايات المتحدة على تطبيق خريطة الطريق. وهذا الاتجاه تقرّر عندما قررت الإدارة الأميركية دعم الانفصال وأعلنت أنها ترى فيه إجراء يتناسب مع الخريطة. وقد أعلن عن النية في العودة إلى خطة "خريطة الطريق" مرارًا وتكرارًا في السنتين المنصرمتين.

وهذا ما فعلته وزيرة الخارجية كوندوليسا رايس خلال زيارتها إلى البلاد في حزيران ٢٠٠٥، وهناك جميع الأسباب للافتراض بأن الأميركيين يقصدون هذا الأمر فعلاً. وهناك اعتقاد في إسرائيل الرسمية بأن الولايات المتحدة واللجنة الرباعية وإسرائيل والسلطة الفلسطينية وجميع الأسرة الدولية ملتزمون بالخريطة. وحتى لو أن الإدارة الأميركية بلورت في البداية "خريطة الطريق" كضريبة كلامية إزاء الأوروبيين، فإنها (الخريطة) في هذه الأثناء امتلكت مكانة قوية من عدم وجود بديل لها. ومن شأن التخلي عن الخريطة أن يمسّ بشكل خطير بصدقية الولايات المتحدة الدولية وباحتمالات التقدم نحو التسوية الدائمة للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، ولذا فقد أصرّت الولايات المتحدة على أنه مع إقرار خطة الانفصال تتعهد إسرائيل مرة أخرى بأن تلتزم بخطة الخريطة، باعتبار "خريطة الطريق الخطة الوحيدة على المائدة"، بموجب شهادة مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط، ديفيد وولش، أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب يوم ٣٠ حزيران ٢٠٠٥.

وبناء عليه كان الجواب القصير على السؤال "هل ستتغير سياسة الولايات المتحدة بصورة جوهرية بعد فك الارتباط؟" هو "لا".

تحوي خريطة الطريق، بحسب ما تمّ نشرها في نيسان ٢٠٠٣، ثلاث مراحل. غاية المرحلة الأولى، التي تمتد حوالي

شهرين، هي استقرار الوضع: إنهاء الإرهاب والعنف، تطبيع حياة الفلسطينيين وبناء مؤسسات السلطة الفلسطينية. المرحلة الثانية هي مرحلة مؤقتة لتعميق الاستقرار وتوسيعه وتقام في نهايتها دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة "مع الحد الأقصى من التواصل الإقليمي". أما المرحلة الثالثة، التي تستمر سنتين، فتجري فيها مفاوضات تطبّق في نهايتها التسوية الدائمة.

كان مخططًا في الأصل أن تنتهي العملية في نهاية سنة ٢٠٠٥، لكنها حتى وفاة ياسر عرفات في تشرين الثاني ٢٠٠٤ لم تكن قد بدأت بعد. وبعد انتخابه لدورة ثانية أعلن الرئيس جورج بوش أن خطة السنتين ونصف حتى ثلاث سنوات سيتم تطبيقها حتى سنة ٢٠٠٨.

من الواضح للأميركيين أنه ليست هناك إمكانية لأن تقوم في إسرائيل، في المدى المنظور، حكومة توافق على مطالب الفلسطينيين كما هي. كما أنه ليس في مقدورهم أن يفرضوا مواقف في مسائل مثل القدس أو حق العودة خلافًا لرأي الجمهور في إسرائيل وخلافًا لرأي الكثيرين من الشخصيات الجماهيرية الأميركية ومن خلال مواجهة حادة مع رأي الأكثرية في مجلسي الكونغرس.

لذا يمكن الافتراض بأن تمتنع الإدارة الأميركية عن أية محاولة للذهاب في أعقاب كلينتون وإقرار مؤشرات وعوامل مفصلية في تسوية دائمة ممكنة، بل إن المسؤولين الكبار في هذه الإدارة سيرون في محاولة كهذه تهديدًا فعليًا لمصالح الولايات المتحدة الأوسع، المنطلقة من مفهوم إخضاع موضوع السلام الإسرائيلي- الفلسطيني لأجندتهم الإقليمية الواسعة. وبحسب هذه الأجندة فإن قضية العراق تقف في رأس سلم أولويات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وفي نظر الإدارة الأميركية يشع تعاملها مع النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني على كل جهودها في المنطقة (العراق، محاربة الإرهاب ودفع الديمقراطية إلى الأمام)، وحتى على علاقاتها مع أوروبا، وهي بمثابة مدماك مركزي في جهد استقرار الشرق الأوسط. لذا فهي تؤثر التباطؤ على التقدّم ضمن مسار غير مكفول النتائج.

المواضيع الأولية التي من شأن إسرائيل أن تثير استياء إدارة بوش حيالها هي توسيع المستوطنات ومواصلة وجود "البؤر الاستيطانية" العشوائية. أما سائر المواضيع فإن هناك "وحدة حال" حيالها بين الطرفين. و"وحدة الحال" هذه سائرة إلى تعزّز في ضوء نتائج انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني.

٢-٣ العلاقات مع أوروبا

إلى حدّ ما انسحبت هذه "البطاقة الحرّة" على جوهر علاقات إسرائيل مع أوروبا. وقد انعكس "الرضا" الإسرائيلي من الأداء الأوروبي في موافقة حكومة شارون والإدارة الأميركية، للمرة الأولى، على إتاحة المجال أمام الاتحاد الأوروبي للعب دور أمني ميداني مباشر كطرف ثالث في معالجة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي (**راجع الفقرة الخاصة بموقف إسرائيل من دور الطرف الثالث في المعابر**).

في أواخر ٢٠٠٥ أنهى سيلفان شالوم مهام منصبه كوزير لخارجية إسرائيل بعد حوالي ثلاث سنوات خدمة.

وفي المؤتمر الصحافي الخاص الذي عقده لتلخيص فترته أشار إلى أنه اعتبر تعزيز الصلة مع أوروبا، سواء فيما هو متعلق بالتعاون الاقتصادي أو بجوهر الدور الأوروبي في العملية السياسية مع الفلسطينيين، واحدًا من هدفين

رئيسيين وضعهما نصب عينيه.

ولخّص أنه في هذا المجال تمّ وضع العلاقات الإسرائيلية- الأوروبية على سكك إيجابية، تعكسها الوقائع التالية:

- التوقيع على اتفاق الـ ENP ("سياسة الجوار الأوروبية") الذي يعني رفع مستوى العلاقة في ميادين الاستثمار والتعاون الشامل والحوار السياسي.
- دفع مقاربة أوروبية أكثر مسئولية وتوازنًا في المواضيع السياسية.
- دمج أوروبا بصورة بناءة في دفع العملية السياسية، عن طريق: وضع مطلب الإصلاح والمسئولية الأمنية في مركز الحوار الأوروبي- الفلسطيني واتفاق المعابر.
- دفع علاقات مع دول وسط أوروبا وشرقها، خصوصًا في المجال الاقتصادي.
- تجنيد القيادة الأوروبية لمحاربة اللاسامية.

وقد أوصى شالوم بمواصلة شمل أوروبا (بالإضافة إلى الأردن) في العملية السياسية مع الفلسطينيين.

ومؤخرًا تطرق إلى موضوع العلاقات مع أوروبا رئيس الحكومة الإسرائيلية بالوكالة، إيهود أولمرت، وذلك لدى ظهوره أمام المؤتمر الإسرائيلي- الأوروبي السادس. ومن أقواله نورد ما يلي:

- في السنوات الأخيرة هناك تغيير في الموقف الأوروبي تجاه إسرائيل، وهو تغيير يؤثر على مناخ العلاقات السياسية وكذلك على الانفتاح حيال التعاون الاقتصادي بين إسرائيل وأوروبا.
- علاقات إسرائيل وأوروبا في المجال الاقتصادي موجودة في مسار من التقدّم غير المسبوق. لقد بلغ حجم الاستثمار في الاقتصاد الإسرائيلي، بما في ذلك الاستثمار المالي، خلال السنة الأخيرة (٢٠٠٥)، أكثر من اثني عشر مليار ونصف المليار دولار. القسم الأكبر من هذا الاستثمار جاء من أوروبا. ولم يتيسر ذلك إلا بفضل السياسة الجريئة ذات الرؤية البعيدة التي اتبعها رئيس الوزراء أريئيل شارون (خطة الانفصال). ونتيجة لذلك فإن سيرورات كانت بطيئة جدًا في السنوات السابقة أخذت وتائر متسارعة في السنتين الأخيرتين.
- نتيجة للتغييرات في السلطة الفلسطينية (بعد نتائج انتخابات التشريعي) نجحنا في بلورة اتفاق دولي واسع جدًا بقيادة الولايات المتحدة والرباعية ودول أوروبا بشرقها وغربها حول المبادئ الثلاثة التي حددتها إسرائيل بعد فوز "حماس". وهذه المبادئ هي: أولاً- تغيير ميثاق "حماس" والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية، ثانيًا- التخلي التام عن السلاح ووقف أي نشاط إرهابي، وثالثًا- الموافقة على جميع الاتفاقات الموقعة بين السلطة الفلسطينية ودولة إسرائيل. هذه المبادئ الثلاثة حدّدت وصيغت من قبل إسرائيل، "ونتيجة لمنظومة علاقات جيدة، مثمرة ومسئولة تمّ تطويرها مع الأسرة الدولية، أصبحت الآن الأساس الذي يوحّد كل الأسرة الدولية، الولايات المتحدة، دول أوروبا، دولة إسرائيل ودولا أخرى"، على حدّ تعبير أولمرت.

٣-٣ موقف إسرائيل من دور الطرف الثالث في المعابر

تبين سيرة النزاع العربي- الإسرائيلي الطويلة أن فكرة الاستعانة بطرف ثالث ليست حديثة وتم تداولها مرات كثيرة.

ومنذ نشوئها ظلت دولة إسرائيل ترفض الاعتماد على أي أمن مستورد حتى إذا كان من حليفتها الولايات المتحدة الأميركية أو يحمل علامة الأمم المتحدة. واعتمدت فقط على قواها الذاتية في ضمان أمنها وبنت جيشا قويا مدججا بأحدث أنواع الأسلحة وامتلكت ترسانة نووية لم تعترف رسميا بوجودها.

وبينت التجربة أن إسرائيل تفضل أن ينحصر دور الطرف الثالث في حدود تسهيل اللقاءات العلنية والسرية وترتيب اللقاءات وجمع الطرفين في الغرف، وأن يقتصر على الراعي الأميركي وحده.

وبشأن دور الطرف الثالث في معبر رفح، أكدت الوقائع أنه لولا جهود وزيرة الخارجية الأميركية رايس وتدخل الرئيس الأميركي بوش لما توصل الطرفان إلى "اتفاق المعابر". وكان الطرفان قد فشلا على مدى أسابيع في الوصول إلى أي اتفاق حول ملف الحركة في معبر رفح وإدارته، وحول دور طرف ثالث في تشغيل المعبر. وكان وزير دفاع إسرائيل شاؤول موفاز أمر الجيش والأذرع الأمنية، قبل تنفيذ "خطة الانفصال" بإغلاق معبر رفح وجميع المعابر التي توصل قطاع غزة بالعالم الخارجي وبإسرائيل والضفة الغربية، وتواصل الإغلاق بعد الانسحاب فترة طويلة. وتذرع موفاز بمقتضيات الأمن ومنع تسلل إرهابيين إلى القطاع. ورفض الاستعانة بطرف ثالث في تشغيل المعبر وأصر على رقابة إسرائيلية مباشرة على الحركة من والى القطاع. ولتحقيق السيطرة طرح نقل معبر رفح إلى منطقة "كيرم شالوم" في إسرائيل ملتقى الحدود المصرية- الإسرائيلية- الفلسطينية. وطالت فترة إغلاق المعبر وتعقدت حياة الغزاويين أكثر مما كانت عليه قبل الانسحاب، وحمّلوا السلطة والقيادة المصرية مسؤولية تدهور أوضاعهم المعيشية وتحوّل قطاع غزة إلى سجن كبير. ولم يكترث شارون لتشنج علاقة إسرائيل مع مصر ولا بالخسائر السياسية والمعنوية التي لحقت بالسلطة ورئيسها

وحمل معه عباس إلى واشنطن هموم قطاع غزة وتردي الوضع بعد "الانسحاب" الإسرائيلي. وبحث مع الرئيس بوش وأركانه قصة معبر رفح ومعبر "كيرم شالوم" وتنفيذ "خريطة الطريق" واستئناف مفاوضات الحل النهائي. وصارح أبو مازن الرئيس الأميركي في الموقف الحرج وصعوبة وضع السلطة. وسمع عباس في البيت الأبيض كلاما جميلا وتلقى وعودا مهمة، وقرر بوش إرسال وزيرة خارجيته رايس إلى المنطقة للمساعدة في معالجة الأزمة وحلحلة الموقف الإسرائيلي بشأن المعابر. وقبل تحركها إلى المنطقة طلبت رايس من حكومة شارون حل قصة المعابر قبل وصولها، بحيث يتسنى لها الإعلان عن اتفاق حولها أثناء وجودها في المنطقة.

وفي رام الله سمعت رايس من عباس وأركانه عرضا مفصلا لممارسات حكومة شارون المدمرة للمجتمع الفلسطيني والسلطة وبذور السلام. وشرح أبو مازن خطورة موقف شارون وشروطه بشأن تشغيل معبر رفح، وبيّن أهمية الاستعانة بطرف ثالث في تشغيل هذا المعبر والمعابر الأخرى وضمنها الميناء والمطار. وفي المحادثات أصر الجانب الإسرائيلي على بقاء المعابر تحت رقابة أمنية إسرائيلية مباشرة. ورفض في البداية، تكليف طرف ثالث بمهمة مراقبة الحركة في معبر رفح، علما بأن الطرف الفلسطيني ترك لإسرائيل والوزيرة رايس واللجنة الرباعية الدولية حق اختيار هذا الطرف، ولم يضع قيودا على جنسيته وعدد الأفراد وتسليحهم ورحب بمنحه صلاحيات واسعة وحرية عمل كاملة بما لا يمس بالسيادة الفلسطينية.

وبذلت الوزيرة رايس جهدا كبيرا وعقدت لقاءات كثيرة مع شارون وأركانه، بعضها شهد توترا شديدا. وأجلت

رايس سفرها إلى آسيا مدة ٢٤ ساعة، وأبدى الجانب الإسرائيلي مرونة في بعض القضايا وتمسك بحزم بقضايا أخرى. وبعد تدخل الرئيس بوش اضطر شارون إلى إشراك طرف ثالث ما في العملية، وسعى إلى تقليص دوره إلى أدنى مستوى ممكن. وقدم شارون "تنازلا" ووافق على استمرار حركة الأفراد حملة الهوية الفلسطينية من معبر رفح، وحصر حركة البضائع والزوار في معبر "كيرم شالوم". ووافق شارون على تواجد أمني أوروبي محدود في معبر رفح يتولى مهمة المراقبة والإشراف على الحركة، ونقل ما يجري إلى الجانب الإسرائيلي ومعالجة أي قضايا تظهر في سياق العمل اليومي. كما وافق أيضا على دور محدود للأمن المصري وحاول توريط المؤسسة الأمنية المصرية بضبط أمن قرابة مليون ونصف المليون فلسطيني في القطاع، لكن القيادة المصرية أحبطت الفكرة وقبلت بدور امني محدود لا يتعدى مراقبة الحدود ومنع التسلل وتهريب البضائع. وأعلنت الوزيرة رايس عن الاتفاق يوم ١٦ تشرين الثاني ٢٠٠٥، وأكملت رحلتها إلى آسيا، وسجلت لها فوزا سياسيا مهما. وساعدها موفاز وبيريس في صياغة "اتفاق المعابر" وبلورة دور الطرف الثالث.

إلى ذلك، شكل انسحاب إسرائيل وقواها الأمنية والعسكرية من المعبر بصيص أمل لآلاف الفلسطينيين الممنوعين من السفر بقرار إسرائيلي. لكن هذه البادرة تبددت بسرعة ولم يتمكن كثيرون منهم من السفر عبره، كما لم يتمكن أبناء قطاع غزة المقيمون في الأردن من حملة الجوازات الأردنية المؤقتة مثلا من العودة إلى القطاع. ولم تخف السلطة العيوب الأخرى في اتفاق المعابر، وقال المعنيون إنه مليء بالثغرات واضطر المفاوض الفلسطيني، تحت ضغط أميركي، للتراجع عن مواقف ظل يتمسك بها بشأن حرية الحركة وأخرى تتعلق بدور الطرف الثالث. ووافق الجانب الفلسطيني مكرها على مسائل تمس بالسيادة منها وجود ممثل للأمن الإسرائيلي في غرفة رقابة تلفزيونية مشتركة يقودها الطرف الثالث.

ومنذ الإعلان عن الاتفاق انقسم أطراف النظام السياسي الفلسطيني حوله. "حماس" وقوى أخرى في المعارضة رأت فيه سابقة خطيرة وتضمن تنازلا كبيرا. آخرون قالوا إنه كان بالإمكان تحقيق اتفاق أفضل. وهناك من رأى فيه انجازا مهما في مرحلة صعبة ودعا إلى التعاطي معه بواقعية.

بالمقابل يبين الاتفاق تراجع المؤسسة الأمنية الإسرائيلية عن مطلبها إغلاق معبر رفح ونقله إلى "كيرم شالوم". وتخلت عن مطلب اعتقال المشتبه بهم والمطلوبين للأمن الإسرائيلي حال وصولهم المعبر. وتراجع شارون عن موقفه السلبي من "الطرف الثالث" حيث ظل طيلة حياته السياسية يعارض إعطاء أي طرف ثالث دورا ميدانيا مباشرا في معالجة النزاع مع الفلسطينيين. وهو انتقد بشدة موقف حزب العمل في محادثات طابا وكامب ديفيد المؤيد لإشراك طرف ثالث في تنفيذ الاتفاقات والتحقق من التزام الطرفين بما يتفق عليه.

ووافقت حكومة شارون والإدارة الأميركية، أول مرة، للاتحاد الأوروبي على لعب دور أمني ميداني مباشر كطرف ثالث في معالجة النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي. وقبل الاتحاد الأوروبي القيام بهذه المهمة الميدانية الحساسة والخطيرة وعينوا ضابطا ايطاليا لقيادة المهمة. واختيار ايطاليا للمهمة جاء بناء على علاقة ايطاليا بالطرفين، ولأن م. ت. ف والقوى الفلسطينية تكن الاحترام للجنود ورجال الأمن الإيطاليين، ولم ينسوا دورهم النزيه في حماية سكان المخيمات في بيروت بعد مجازر صبرا وشاتيلا عام ١٩٨٢. وهذا التطور في الموقف الأميركي والإسرائيلي من الدور الأوروبي يمثل سابقة مهمة يمكن للأطراف البناء عليها إذا رغبت في ذلك.

٣-٤ علاقات إسرائيل مع الدول العربية ذات التمثيل الدبلوماسي المتبادل

أ) العلاقة المصرية- الإسرائيلية

حرّكت التطورات السياسية والأمنية التي شهدتها الساحة الفلسطينية أواخر عام ٢٠٠٤ ومطلع عام ٢٠٠٥ مياه العلاقات العربية- الإسرائيلية الراكدة، خاصة علاقة إسرائيل مع مصر والأردن، اللتين تربطها بهما معاهدات سلام وتقيم معهما علاقة دبلوماسية. وبعد تولي عباس السلطة ومضي شارون قدما في تنفيذ خريطة الطريق، طرأ تغيير على العلاقة وانتقلت من حالة السكون والجمود إلى حالة من الحركة النشطة في المجالات السياسية والدبلوماسية والأمنية. صحيح أن التطور لم يرق إلى مستوى التغيير، ويندرج في إطار تحسن علاقة دول متجاورة قد لا يدوم، لكن هذا الوصف وذاك التصنيف لا يقللان من قيمة التطور ودوره في جملة الأحداث التي شهدتها العلاقات الفلسطينية- الإسرائيلية، بجانب العلاقات المصرية الإسرائيلية في عام ٢٠٠٥ وأهمها:

- بعد إطلاق مصر سراح الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام من السجن، مقابل إطلاق سراح ستة مصريين ضلوا الطريق، بدأ الطرفان عامهما الجديد ٢٠٠٥ دون منغصات وبأفق متفائل. ولم يتأخر الوقت، واتبعت القيادة المصرية خطوة "عزام" الإيجابية بأحسن منها، وأطلقت إشارات واضحة، مباشرة وبوساطة أميركية حول استعدادها إعادة السفير المصري إلى تل أبيب التي غادرها اثر انفجار "انتفاضة الأقصى" أواخر عام ٢٠٠٠. وبادرت القيادة المصرية، أيضا، إلى دعوة شارون ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إلى لقاء قمة في منتجع شرم الشيخ، شارك فيه ملك الأردن عبد الله الثاني. وساهمت القيادة المصرية والرئيس مبارك شخصيا في إنجاح لقاء عباس شارون. وفي القمة منح مبارك شارون مكافأة "متوقعة" وقرر إعادة السفير المصري إلى تل أبيب، وفعل الملك عبد الله الثاني الشيء ذاته. وتوقعت القيادة المصرية أن يسهم إطلاق الجاسوس عزام وإعادة السفير، ليس فقط في ترطيب الأجواء بين البلدين، بل والارتقاء بالعلاقات السياسية ومنح مصر دورا مباشرا في البحث عن حل لقضايا الخلاف على المسار الفلسطيني- الإسرائيلي.

وبعد قمة "الشرم" تكثفت حركة المبعوثين الأمنيين والسياسيين على خط تل أبيب القاهرة. وعمل شارون على تنشيط الدور المصري، وتفاعلت القيادة المصرية مع أطروحة شارون وعملت ما يلزم من خطوات مساعدة في تنفيذ "خطة الانفصال" عن قطاع غزة وتأمين الانسحاب الإسرائيلي، جيشًا ومستوطنين، بشكل هادئ. وحاولت القيادة الإسرائيلية أيضا تشغيل مصر في تسويق "خطة الانفصال" الأحادية الجانب عربيا، وكذلك في بناء معبر جديد للبضائع والأفراد في "كيرم شالوم" على الحدود المصرية- الإسرائيلية- الفلسطينية كبديل لمعبر رفح. وتحركت حكومة شارون، في حينه، نحو الرئيس بوش بأمل تشغيل الإدارة الأميركية في الضغط على القيادة المصرية للقيام بهذه المهام، والضغط على عباس والقيادة الفلسطينية لقبول ما تقرره المؤسسة الأمنية الإسرائيلية بشأن الإخلاء والانسحاب من قطاع غزة وتنظيم الحركة في المعابر.

إلى ذلك، تابعت مصر جهودها باتجاه جمع الفصائل الفلسطينية وتوحيد موقفها بشأن التهدئة ووقف العمليات العسكرية ضد إسرائيل وتجديد الهدنة. وفي نيسان ٢٠٠٥ عقدت القوى الوطنية والإسلامية اجتماعا موسعا في

القاهرة شارك فيه أبو مازن، واتفقت بمساعدة المصريين على تسهيل انسحاب الجيش الإسرائيلي وإخلاء المستوطنين من القطاع. والاستمرار في التهدئة وتجديد الهدنة حتى إذا كانت من جانب واحد. وتعهدت القيادة المصرية ببذل الجهود المطلوبة مع الجانب الإسرائيلي لوقف كافة أنواع أعماله العدوانية، والاتصال بالإدارة الأميركية وحثها على تحمل مسؤولياتها في ضبط الموقف الإسرائيلي.

وبالرغم من تصعيد إسرائيل عمليات مداهمة واقتحام المدن والقرى الفلسطينية، وتطوير عمليات القصف المدفعي والاغتيال في القطاع، استمرت الاتصالات المصرية- الإسرائيلية وتواصلت العلاقات الدافئة بين الطرفين ودخلا في محادثات تفصيلية طويلة حول "خطة الانفصال" ودور القوات المصرية في حماية الحدود المصرية- الفلسطينية وحراستها، وفي الرقابة على "محور فيلادلفي" والحركة في المعبر أو المعبرين. وأبدت مصر استعدادا للمساعدة في تأهيل قوات الأمن الفلسطينية وإرسال خبراء في حال طلبت السلطة الفلسطينية ذلك.

ورغم حاجته إلى الدور المصري على المسار الفلسطيني، رفض شارون إعطاء مصر أي دور سياسي خارج "خطة الانفصال" وموضوع المعابر، وحصره في المجال الأمني بالأساس. واكتفت القيادة الإسرائيلية بالاتفاق التفصيلي الخاص بزيادة عدد القوات المصرية على حدود قطاع وتحسين نوع أسلحتها الذي وقعته سابقا وأضيف لبروتوكولات "كامب ديفيد" الموقعة بين الطرفين عام ١٩٧٨-١٩٧٩. وتعهدت مصر بضبط الوضع على طول الحدود مع قطاع غزة وفي المعبر من الجهة المصرية، وتشديد حراسة الحدود مع النقب.

ومع اقتراب موعد تنفيذ "خطة الانفصال" تكثفت الاتصالات المصرية- الإسرائيلية، وزادت الإدارة الأميركية من اتصالاتها مع الأطراف الثلاثة. ونجحت الوزيرة رايس في توظيف جهد مصر لصالح خروج المستوطنين وانسحاب الجيش من القطاع بهدوء وأمان. وساهمت مصر في بلورة صيغة تفاهم بشأن ممتلكات المستوطنين تعهدت إسرائيل بموجبها بهدم بيوت المستوطنين وأماكن عبادتهم ونقل موادها المدمرة إلى إسرائيل وبعضها إلى الصحراء المصرية، ونقل قبورهم من جميع المستوطنات إلى داخل إسرائيل. وتم تسليم السلطة الفلسطينية عددا كبيرا من المنشآت الزراعية دفع ثمنها للمستوطنين ممولون من الولايات المتحدة الأميركية.

وبعد استكمال عملية الانسحاب والإخلاء فعّلت مصر دورها في تصفية ذيول العملية، خاصة أن الجانب الإسرائيلي قرر من جانب واحد مواصلة إغلاق معبر رفح في وجه حركة الفلسطينيين. وتكدس الناس على جانبي الحدود المصرية- الفلسطينية، وارتفعت أصوات كثيرة تطالب مصر والقيادة الفلسطينية بفتح المعبر طالما أن الوجود الإسرائيلي انتهى من القطاع. وزاد الوضع توترا وتضاعف إحراج القيادة المصرية عندما أقدم الفلسطينيون على هدم أجزاء من السياج والجدار الفاصل بين مصر وفلسطين. واتهمت القيادة الإسرائيلية مصر بالتهاون في المسألة وطالبتها بتنفيذ البروتوكول الخاص بالموضوع.

لاحقًا تدخلت الإدارة الأميركية وأرسل الرئيس بوش الوزيرة رايس للمنطقة وأجرت اتصالاتها مع جميع الأطراف المعنية، مصر وإسرائيل والسلطة الفلسطينية، وبلورت اتفاق "المعابر" وساهمت مصر في بلورة الاتفاق وأبدت استعدادها لتحمل المسؤولية في ضبط الوضع ومنع التسلل والتهريب وتنظيم الحركة في الجانب المصري، بما في ذلك حركة البضائع والزوار في المعبر الجديد الذي تم فتحه في منطقة "كيرم شالوم".

وفي سياق الحديث عن العلاقات المصرية- الإسرائيلية تجدر الإشارة إلى أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين تواصلت ولم يطرأ تغير دراماتيكي عليها، وواصل الطرفان تعاونهما التجاري وتبادل البضائع وكذلك في حقل السياحة.

ب) العلاقة الأردنية- الإسرائيلية

في عام ٢٠٠٥ تواصلت العلاقات الأردنية- الإسرائيلية بصورة طبيعية خاصة بعد عودة السفير الأردني إلى تل أبيب. واستمرت إسرائيل في الاهتمام بهذه العلاقة على قاعدة أن لها أهمية إستراتيجية ترتكز إلى المصالح المشتركة. واستمرت العلاقات الاقتصادية التجارية والسياحية بين البلدين دون إشكالات تذكر. ولم يقع ما يعكر صفو التنسيق الأمني المبني على قاعدة الاتفاقات الموقعة بين الطرفين ومصلحة البلدين المشتركة في محاربة التطرف والإرهاب. وشهد عام ٢٠٠٥ تطورا ايجابيا على صعيد العلاقات السياسية والدبلوماسية. وجسدت مشاركة ملك الأردن في قمة شرم الشيخ احتفاظ الأردن بعلاقة وطيدة مع الإدارة الأميركية عرّاب القمة وأن هذه الإدارة تسلم بأن للأردن دورا مهما يلعبه في معالجة النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي. وبينت المشاركة أيضا تسليم طرفي النزاع المباشر، إسرائيل والسلطة الفلسطينية، بدور الأردن في مساعدتهما على حل خلافاتهما وترحيبهما بهذا الدور. وان مصر تقر بدور الأردن في ميدان العلاقات الفلسطينية- الإسرائيلية، حتى عندما يكون الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة موضوع البحث.

وبجانب دوره مع الرئيس مبارك في ترطيب الأجواء بين شارون وعباس وتشجيعهما على استئناف التعاون وإعلان وقف إطلاق النار، أعطى قرار ملك الأردن عودة السفير الأردني إلى تل أبيب بعد غياب دام أكثر من ٥٠ شهرا زخما جديدا للعلاقة الأردنية- الإسرائيلية، وكان بمثابة فتح صفحة جديدة في سجل الدبلوماسية الأردنية- الإسرائيلية. ورغم أن شارون رفض إطلاق سراح معتقلين أردنيين في سجون إسرائيل واكتفى بتجديد الوعود، فقد رأت الوزيرة الأردنية أسماء خضر في عودة السفير الأردني إلى تل أبيب خطوة تفتح الأبواب أمام علاقات أكثر فعالية. وأكدت أن للدبلوماسية الأردنية دورا تلعبه في تدعيم فكر السلام، ووقف تدهور الأوضاع الأمنية في المناطق الفلسطينية. وأكدت الوزيرة أن الأردن لا يزال يرى في الإفراج عن المعتقلين الأردنيين مطلبا ملحا.

ولم يتوقف دور العاهل الأردني وأركان حكمه في تبريد الأزمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين والعمل من أجل استقرار وضع المنطقة، عند حدود المشاركة في قمة شرم الشيخ وعودة سفير الأردن إلى تل أبيب، والتقى الملك ومساعديه ممثلين عن الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي مرات كثيرة في محاولات متواصلة لتقريب وجهات النظر في معالجة القضايا الساخنة. وزار وزير الخارجية الأردنية إسرائيل في آذار ٢٠٠٥ بهدف استكمال ما تم التطرق إليه في قمة شرم الشيخ، والتقى الوزير الأردني مع وزيرة العدل الإسرائيلية وبحث معها موضوع الأملاك الأردنية في مدينة القدس. كما التقى أيضا وزير الخارجية سيلفان شالوم ووزير الدفاع شاؤول موفاز وشمعون بيريس وبحث معهم قضايا سياسية واقتصادية وأمنية وبيئية. وركز الوزير الأردني على موضوع إطلاق سراح الأسرى من السجون الإسرائيلية، خاصة الأردنيين. وأيضا مشروع مطار العقبة والمناطق الصناعية المشتركة وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك، منها شق قناة البحرين بين البحر الميت والأحمر أو الأبيض المتوسط.

إلى ذلك، تدخلت الحكومة الأردنية في عام ٢٠٠٥ لدى إسرائيل مرات بهدف منع اعتداء المتطرفين على المسجد

الأقصى. وفي مطلع نيسان ٢٠٠٥ دعا الملك عبد الله إسرائيل إلى تحمل مسؤولياتها عندما قررت جماعات من المتطرفين، أنصار إعادة بناء الهيكل، اقتحام المسجد الأقصى والصلاة فيه.

وحافظ الأردن على علاقته بالعرب في إسرائيل وعمل على تطويرها وتحسينها. والتقى الملك ومسؤولون أردنيون عدة وفود من قادة الأحزاب والقوى العربية وأعضاء الكنيست العرب. وواصل الأردن تقديم التسهيلات للطلبة من عرب ١٩٤٨ للدراسة في الجامعات الأردنية. وقدم التسهيلات المعهودة للحجاج والمعتمرين.

وفي المجال الأمني واصل الطرفان الأردني والإسرائيلي تعاونهما المشترك وفق الاتفاقات الموقعة بين الطرفين. وبحث الطرفان المخاطر الناجمة عن الإرهاب الدولي خاصة بعد تعرض الأردن إلى هجمات انتحارية نفذها رجال الزرقاوي من أتباع "القاعدة" في عدد من فنادق العاصمة الأردنية.

٣-٥ علاقات إسرائيل مع سورية ولبنان

لم يشهد مسار التفاوض السوري اللبناني- الإسرائيلي في عام ٢٠٠٥ أي نشاط يذكر لا في زمن وحدة المسارين السوري واللبناني ولا بعد انفصالهما عن بعضهما البعض بعد اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري. وظل الجمود سيد الموقف على جبهة الاتصالات ولم تشهد كواليس وأروقة الأمم المتحدة أو عواصم الدول نشاطا ذا صلة باستئناف الاتصالات السورية- اللبنانية-الإسرائيلية. إلى ذلك، لم يقع تغير يذكر في ميزان القوى على صعيد التسلح وظل الوضع مختلا بشكل فاحش لصالح إسرائيل. ويمكن القول إن ميزان القوى بحساباته الإستراتيجية الأوسع زاد اختلالا لصالح إسرائيل بعد اغتيال رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥، واضطرار القوات السورية، تحت ضغط شعبي لبناني وضغط دولي، إلى الانسحاب من جميع الأراضي اللبنانية حتى الحدود السورية اللبنانية. وبانسحاب الجيش السوري من لبنان خسرت سورية ميزة إستراتيجية، واضطرت إلى إعادة النظر في خططها الدفاعية. واعترف الرئيس السوري بأخطاء جوهرية ارتكبتها سورية مع الشأن اللبناني.

لقد بنت سورية إستراتيجيتها العسكرية في الصراع مع إسرائيل، الدفاعية والهجومية، على قاعدة تحويل الأراضي اللبنانية إلى جبهة عسكرية ثانية إضافة إلى الجولان، الجبهة الرئيسية الأولى. وزجت القيادة السورية على الجبهة اللبنانية قسما من قواتها الأساسية، وعملت بالتعاون مع إيران على تعزيز قدرات حزب الله العسكرية. وتم تزويده، أمام سمع وبصر الحكومة اللبنانية الشرعية بل وبتعاون معها، بمعدات قتالية قادرة على إزعاج إسرائيل في شكل عمليات غوارية أو في حال اندلاع قتال واسع ووقوع مواجهة سورية إسرائيلية أو إسرائيلية إيرانية. وبعد انسحاب القوات السورية من لبنان وتوتر العلاقة بين النظامين فقد حزب الله جدار التحالف السوري- اللبناني الذي ظل يستند إليه والذي ساعد المقاومة الإسلامية اللبنانية على تحقيق الانجازات التي تعتز بها. لكن هذا الحزب لم يضعف وحافظ على قدراته العسكرية وعززها أكثر، وتحدثت قيادة حزب الله عن امتلاكها صواريخ تكتيكية قادرة على ضرب عمق إسرائيل. وحاول الحزب إظهار قدراته في استعراضات عسكرية ضخمة، وفي مواجهات محدودة جرت على جبهة مزارع شبعا.

وعلى صعيد المواجهات العسكرية المباشرة لم تقع حوادث تذكر تؤثر سلبا في العلاقات السورية- الإسرائيلية،

وحافظت جبهة الجولان على هدوئها المعهود ولم يتم خرق الهدنة المتفق عليها. والمناوشات العسكرية التي وقعت على الجبهة اللبنانية، أي تبادل إطلاق النار بين حزب الله وإسرائيل في مناطق مزارع شبعا وغارات الطيران الإسرائيلي على مواقع حزب الله، ظلت تحت السيطرة ولم تحاول سورية تشجيع حزب الله على إشعال جبهة الجنوب كما لم تحاول القيادة الإسرائيلية تصعيد الموقف العسكري. وفي كل مرة كانت تقع اشتباكات مع حزب الله كانت إسرائيل تحمل سورية وإيران المسؤولية، وظلت تعتمد هذا التكتيك السياسي حتى بعد انسحاب القوات السورية من لبنان. صحيح أن الانسحاب السوري من لبنان عزز الموقف العسكري الإسرائيلي إلا أن القيادة الإسرائيلية لم تفكر في استغلال هذا التطور بأعمال عسكرية نوعية، ولم تجر تغيرات جوهرية في خططها العسكرية على الجبهة الشمالية. وأبقت قواتها في حالة تأهب شبه دائم خشية قيام حزب الله بأعمال قتالية من نوع خطف جنود. وظلت إسرائيل تطالب بنشر الجيش اللبناني في الجنوب.

إلى ذلك، لم يخلق استمرار إسرائيل في احتلال مزارع شبعا تفاعلات نوعية إضافية، ولم يتسبب في تطورات دراماتيكية. وظلت قصة المزارع وقصة الأسرى اللبنانيين في سجون إسرائيل معلقة بين إسرائيل ولبنان، وظلت ملكية المزارع معلقة بين لبنان وسورية. وبديهي القول إن الخلاف بين سورية ولبنان حول ملكية المزارع وتخطيط الحدود بين البلدين في هذه البقعة الجغرافية وسواها، عزز الموقف الإسرائيلي لجهة التشكيك في تبعية المزارع للبنان وتبهيت الذرائع والمبررات التي يستخدمها حزب الله لتبرير عملياته العسكرية ضد إسرائيل. ويبدو أن قصة المزارع والأسرى سوف تبقى نقطة احتكاك إسرائيلية لبنانية وهما ورقة بيد حزب الله يستغلها متى يشاء، وسوف تبقى المزارع وترسيم الحدود بين البلدين نقطة خلاف لبناني- سوري في العام القادم.

لا خلاف على أن اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري كان من أبرز الأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة في عام ٢٠٠٥، وأن تفاعلاته المحلية والإقليمية والدولية لا تقل عن تفاعلات إخلاء قطاع غزة. لقد كان اغتيال الحريري بمثابة زلزال سياسي أمني ضرب المنطقة وتأثرت به أوضاع سورية ولبنان والعلاقات العربية- العربية، بجانب تأثيراته في ميدان العلاقات الدولية. وإذا كان انسحاب القوات السورية إحدى النتائج التي ظهرت على سطح الأزمة المستعصية التي تعيشها المنطقة، فالقراءة المتأنية تشير إلى أن انسحاب سورية من لبنان وتوتر العلاقة السورية اللبنانية ليسا سوى رأس جبل الجليد في التطورات المحتملة في المستقبل.

صحيح أن عددًا من أركان النظام السوري وبعض أقطاب السياسة من اللبنانيين أشاروا بأصابع الاتهام إلى إسرائيل في قصة اغتيال الحريري، إلا أن هذه التهمة لم تعمّر طويلا وطويت بسرعة، ومن أشار إلى احتمال تورطها لم يكرّر كلامه، ولم يعد أحد يتحدث فيها، خاصة وأن لجنة التحقيق الدولية اتهمت صراحة مسؤولين سوريين ولبنانيين ولم تشر من قريب أو بعيد إلى دور إسرائيلي في العملية. وأيضا لم تحاول إسرائيل التدخل في القصة ولم تحاول استغلال الحدث خارج نطاق الحرب الدعائية والنفسية. واكتفت بتبني موقف القوى اللبنانية التي تتهم سورية وتبنت أيضا موقف لجنة التحقيق الدولية، واستغلت الحدث في التشهير والتحريض ضد النظام في سورية باعتباره نظامًا يرعى الإرهاب ويتحالف مع إيران التي تتبنى الإرهاب وترعاه، دون أن تجعل مسألة اغتيال الحريري وتفاعلاتها قصتها اليومية، وتركت الإدارة الأميركية ومعها فرنسا تقودان المعركة في الأمم المتحدة وخارجها. ويبدو أن تفاعلات

أعمال اللجنة مرشحة لأن تكبر أكثر في الفترة المقبلة، وقد تلقي بحممها على الشعبين السوري واللبناني. وقد لا ينجو شعب فلسطين من نتائجها.

٦-٣ ... ومع تركيا وباكستان ودول أخرى

لا ينحصر "التأثير الإيجابي" لخطة الانفصال على علاقات إسرائيل الدولية في العلاقة مع الولايات المتحدة وأوروبا، وإنما يتعداها إلى دول أخرى.

وقد شهد العام ٢٠٠٥ مؤشرات إلى هذا الأمر تعتبرها إسرائيل مؤشرات واعدة تتمثل في ما يلي:

- اجتازت العلاقات الوطيدة بين إسرائيل وتركيا امتحان تسلم حزب إسلامي السلطة التنفيذية في هذه الأخيرة. وأكثر من ذلك رعت تركيا لقاء غير مسبوق بين وزير خارجية إسرائيل ونظيره من باكستان أعلن في ختامه أن الطرفين سائران نحو إحلال علاقات دبلوماسية كاملة بينهما.
- شارك وزير خارجية إسرائيل في قمة المعلوماتية في تونس بدعوة رسمية من البلد المضيف. وكان من المفروض أن يشارك في هذه القمة رئيس الوزراء الإسرائيلي نفسه، لكن هذه المشاركة تعطلت لأسباب تتعلق بإجراءات الحراسة المطلوب اتخاذها.
- في خطابه أمام الدورة السنوية للجمعية العمومية في الأمم المتحدة أعلن وزير خارجية إسرائيل أنه حان الوقت لكي تقيم الدول العربية والإسلامية علاقات علنية مع إسرائيل. وأضاف: "هذا وقت التفاؤل. لقد سقط الجدار الحديدي الذي ميّز علاقات إسرائيل مع غالبية الدول العربية والإسلامية طوال سنوات عديدة. علاقات إسرائيل مع العرب والمسلمين تتصاعد، بوتيرة لم نشهدها من قبل. وإن دولاً مثل باكستان وغيرها رفضت في الماضي أن تعترف بشراكتنا الإنسانية باتت تمدّ الآن يدها للصداقة والاعتراف. والعلاقات مع دول إسلامية ذات وزن مثل تركيا تزدهر، في الوقت الذي تتحسن فيه علاقاتنا السلمية مع مصر والأردن طوال الوقت".

وتابع المسؤول الإسرائيلي: "هنا في نيويورك وعلى مدار الأسبوع كان لي شرف اللقاء مع أكثر من عشرة زملاء لي من العالم العربي والإسلامي. وهو رقم لم يكن ممكنًا تصديقه قبل سنتين. وكانت هذه اللقاءات مفتوحة وودية، كما لو بين دول ليست في وضعية مواجهة بشأن مواضيع تتعلق بالاقتصاد والأرض. إسرائيل ترحّب بالجهوزية لهذه العلاقات وإننا نشجع جيراننا أن يبنوا على الأسس التي نضعها الآن".

الخلاصة

كان ٢٠٠٥ العام الذي رسّخت فيه إسرائيل بقيادة حكومة أريئيل شارون، لمسًا ورؤية، ما يعرف باسم "المقاربة الأحادية الجانب" لتسوية النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي، من خلال تطبيق خطة الانفصال عن قطاع غزة وبعض أجزاء من شمال الضفة الغربية، التي سبق أن وضعها شارون واشتبك من أجلها مع حزبه "الليكود"، إلى حدّ الانفصال عنه أيضًا وتأسيس حزب يمين- وسط جديد هو "كديما" (إلى الأمام)، ومع اليمين الإسرائيلي المتطرف.

وبرغم التداعيات المزلزلة لتلك الخطة على المشهد السياسي- الحزبي الإسرائيلي الداخلي فإن أبرز إسقاطاتها على

المستوى الخارجي يتجلّى في ركل "عملية السلام" وفي استمرار تجاهل الطرف الفلسطيني كشريك في المفاوضات. وبينما كانت حجة هذا التجاهل، قبل ذلك، متخفية وراء شعار "غير ذي صلة" حيال الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات فإنها أصبحت متخفية وراء شعار "الأداء الضعيف والواهن" حيال الرئيس محمود عباس (أبو مازن)، الذي يمكن اعتبار انتخابه في مطلع ٢٠٠٥ من أهم أحداث هذا العام. وانسحب هذا التجاهل أيضًا على دور السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيسها في إنجاح خطوة الإخلاء والانسحاب من غزة وشمال الضفة.

وفي موازاة تنفيذ خطة الانفصال واصلت إسرائيل، في الضفة الغربية، أعمال البناء في المستوطنات وأعمال توسيع البؤر الاستيطانية العشوائية وبناء الجدار وممارسات الضمّ بصورة أبانت عن أن تمسّك إسرائيل الشارونية برؤيا "دولتين للشعبين" وخطة "خريطة الطريق" للرباعية الدولية أقرب إلى الضريبة الكلامية منه إلى الوجهة التي تقود إلى انسحاب يتيح إقامة دولة فلسطينية مستقلة قادرة على الحياة. غير أن هذا المسلك لم يحل دون حصول إسرائيل على "بطاقة حرة" من طرف الإدارة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي وغيرها من دول العالم لتنفيذ خطة الانفصال. وبعد التنفيذ شرعت إسرائيل في حملة استهدفت تجيير الخطة من أجل قبض ثمن سياسي ودبلوماسي فضلاً عن الثمن المادي، إلى ناحية "ترميم" علاقاتها مع أوروبا ومع مصر والأردن وكذلك مع دول أخرى لا تربطها معها علاقات دبلوماسية مباشرة.

في الوقت ذاته أكدت خطة الانفصال ابتعاد شارون عن فكر "الليكود" الجامد وبات مقتنعا بأن لا مناص من تثبيت حدود دائمة لدولة إسرائيل. وقد اعتبر كثير من الإسرائيليين قرار شارون قرارا تاريخيا دراماتيكيا، ورأوا فيه ختما رسميا لنهاية حلم "أرض إسرائيل الكبرى". وفي جميع الحالات تتضمن "خطة" شارون تراجعا إستراتيجيا جديدا في المشروع الصهيوني التاريخي بعد التراجع الذي تم على الجبهات المصرية والأردنية واللبنانية. وهذا التراجع قابل، في ظروف دولية وإسرائيلية، للتكرار في الضفة الغربية والجولان المحتل.

غير أن عدم تحوّل الانفصال إلى رافعة سياسية يعود أيضًا إلى دخول الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي مرحلة الاستعداد للانتخابات البرلمانية، المستحقة في المناطق الفلسطينية والمبكرة في إسرائيل نتيجة للهزّة المترتبة على تنفيذ الانسحاب وإخلاء المستوطنات.

ولا بدّ في هذا الصدد من الإشارة إلى ما يلي:

(*) أولاً- نجاح دبلوماسية الرئيس محمود عبّاس في إقناع الإدارة الأميركية بإجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية في موعدها المقرّر (٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦). وهو ما ذلّل العقبة الإسرائيلية التي تمثلت في إعلان شارون أنه سيمنع انتخابات تشارك فيها "حماس" والجبهة الشعبية "قتلة الوزير زئيفي" وتأكيده أنه لن يسمح لأهل مدينة القدس المشاركة في الانتخابات وفق صيغة العام ١٩٩٦.

(*) ثانيًا- في أواخر ٢٠٠٥، ومع اقتراب موعد الانتخابات الفلسطينية، بدأ الجانب الإسرائيلي بالحديث علنًا عن رفض التعامل مع "حماس" في حال فوزها في الانتخابات التشريعية، ورفضه التعامل مع أية حكومة فلسطينية تشارك فيها "حماس". وهددت الحكومة الإسرائيلية الشعب الفلسطيني وسلطته علنا بوقف تحويل المستحقات المالية

الفلسطينية من الجمارك والضرائب للسلطة ولأية حكومة تشارك فيها "حماس"، واتخذت الإدارة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي الموقف ذاته علنا.

(*) ثالثًا- بتشكيل الحزب الجديد "كديما" بات النظام السياسي الإسرائيلي قائمًا على ثلاثة أعمدة حزبية رئيسية: "كديما" يمثل اليمين الوسط، وحزب العمل يمثل اليسار ويحاول التمايز عن "كديما" سياسيا ويرفع راية القضايا الاجتماعية عاليا. وصار حزب الليكود ممثلا لليمين ويطالب بمزيد من القمع ضد الفلسطينيين وبعدم التفريط بالضفة الغربية. والتدقيق في مواقف الأحزاب الثلاثة وبرامجها يبين تآكل الفروق السياسية والأيديولوجية بين "كديما" و"العمل". وينحصر الخلاف بينهما حول مساحة الأرض التي بالإمكان الاستغناء عنها لقيام دولة فلسطينية فوقها. وتتقاطع مواقف الزعيم الجديد لحزب العمل عمير بيرتس مع شارون في التصوّر لحل النزاع. بيرتس يصر، مثل شارون، على أن القدس ستبقى عاصمة إسرائيل "الأبدية"، ويشدّد على تنفيذ المشاريع الاستيطانية بهدف تهويد المدينة، إلى جانب تمسكه، مثل شارون، بضم التجمعات الاستيطانية الكبيرة في الضفة الغربية. ناهيك عن تماثل المواقف بشأن رفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

(*) رابعًا- بدأت استطلاعات الرأي في إسرائيل تتنبأ بأن يكون "كديما" الحزب الأكبر المرشح لتشكيل الحكومة المقبلة، وبأن يمنى الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو بهزيمة تؤدي إلى هبوط مقاعده بأكثر من النصف، في حين يحافظ حزب العمل على قوته رغم انسحاب عدد من أركانه في طليعتهم شمعون بيريس وانضمامهم إلى "كديما".

ولا شكّ أن العلاقات الفلسطينية- الإسرائيلية في العام ٢٠٠٦ سوف تتأثر بصورة مباشرة بالأحداث والتطورات السياسية والحزبية والأمنية المتوقعة على أرض فلسطين التاريخية وفي المنطقة، وفي مقدمتها الانتخابات البرلمانية الفلسطينية والإسرائيلية.

مراجع مختارة

- صحف "هآرتس"، "معاريف"، "يديعوت أحرونوت".
- أعداد العام ٢٠٠٥ من الملحق الدوري "المشهد الإسرائيلي" - المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار.
- ترجمات عن الصحف العبرية نشرت في صحف "الأيام"، "الحياة الجديدة"، "القدس".
- اتفاق المعابر، مترجم إلى العربية في جريدة "الأيام".
- لقاءات مع شخصيات فلسطينية معنية بالعلاقات مع إسرائيل ومع الولايات المتحدة الأميركية.
- وثائق حركة فتح الأساسية.
- قسم الوثائق والتقارير في أعداد العام ٢٠٠٥ من "مجلة الدراسات الفلسطينية"/ بيروت، رام الله.
- قانون الإخلاء والتعويض للمستوطنين كما أقرّه الكنيست ونشر مترجما في الصحف الفلسطينية.
- الصفحة الإلكترونية لوكالة وفا الفلسطينية- قسم الأخبار www.wafa.pna.net
- موقع وكالة وفا: www.wafa.ps
- الصفحة الإلكترونية: www.un.org/arabic
- موقع ديوان رئيس الوزراء الإسرائيلي: www.pmo.gov.il
- موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية: www.mfa.gov.il
- موقع مركز "بتسيلم": www.btselem.org